جـــــــامعة 8 مـــــــــــاي 1945

قالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

دور الشركات البترولية في تفعيل التجارة الخارجية

دراسة حالة شركة سوناطراك–الجزائر–

من اعداد الطلبة:

- مشيغل سعيد
- لشطر محمد الحبيب

تحت اشراف الاستاذة:

- د. طبايبية سليمة

السنة الجامعية: 2018–2019

مقدمة عامة:

يشهد العالم اليوم الكثير من الأحداث و التغيرات المتسارعة و المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية و الإقليمية و المحلية ذات التأثير العميق على شكل النظام الدولي و العلاقات الدولية ؛ فالمتتبع للتطورات الاقتصادية لابد له ان يلاحظ مدى التغير الذي تشهده الساحة الاقتصادية الدولية دون أن ننسى دور التجارة الخارجية ، فهذه الأخيرة أصبحت تحتل مكانا متميزا في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر

اما الآن فليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية ، فهي تعمل على زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بدرجة كبيرة ، كما ان ربط الدول مع بعضها البعض أصبح نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية فضلا عن كونها تساعد في توسيع القدرة التسويقية بما تتيحه من فتح أسواق جديدة

و قد كان لهذه التطورات الاقتصادية آثارها و انعكاساتها على الجزائر باعتبارها دولة لها اهميتها و استراتيجياتها على الخريطة العالمية خصة و انها تشهد حاليا تغيرات جوهرية في مجال تطبيق برامج التنمية الاقتصادية و الاتجاه نحو فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية كمصدر جديد للتمويل يساعد عل تعزيز المبادلات الخارجية إلى جانب مختلف نشاطات التصدير و الاستيراد في ظل الاقتصاد الحر و الانفتاح نحو العالم الخارجي

و نظرا للعراقيل التي تواجه التجارة الخارجية في الجزائر و في جل دول العالم لعدم إيجاد التوازن ما بينها و بين التنمية الاقتصادية فقد تدخلت الدولة على الإسهام في تطوير التقنيات التمويلية و إبراز التقنية الأمثل في مختلف عمليات التجارة الدولية ؛ مما سبق تبرز معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها

ما مدى نجاعة الشركات البترولية في تفعيل التجارة الخارجية الجزائرية على الساحة الدولية؟

فرضيات البحث :

و على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1: التجارة الخارجية هي أحد ركائز الاقتصاد الجزائري

2 : الشركات الدولية لها دورا فعالا في تمويل التجارة الخارجية

ث. دوافع اختيار الموضوع

تتمثل مبررات و دوافع اختيار الموضوع في :

تتبع تطور عملية التجارة الدولية

الرغبة في ميولنا الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع

محاولة الوقوف على مدى تطابق المفاهيم النظرية و التطبيقية

مدى مساهمة الشركات البترولية الدولية سواء كانت محلية او شركات متعددة الجنسيات في تفعيل التجارة الخارجية

ج /أهداف الدراسة و اهميتها

محاولة تمحيص التجارة الدولية في الجزائر و مفهومها العالمي الحالي

الإجابة عن الفرضيات المقدمة

إظهار العلاقة بين التجارة الخارجية و الشركات العالمية البترولية

تتلخص اهمية الموضوع في النقاط التالية :

الوصول إلى تجسيد حقيقي و تعريف لواقع التجارة الخارجية في الوقت الحالي

تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في احد المواضيع المهمة و هي مواضيع الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية

محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين و الباحثين

.أن موضوع البحث يندرج في إطار تخصص الدراسة

المعرفة الدقيقة لواقع التجارة الخارجية الجزائرية و بصفة خاصة في مجمع سوناطراك

ح/ حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية تم القيام بالدراسة بالانتقال لشركة سوناطراك في الناحية الإقليمية التابعة لولاية ان امناس فرع قسم الإنتاج ل تين فويي تابنكورت حيث قضينا فترة التربص هناك للتعرف على مدى تطبيق تقنيات التجارة الخارجية على إقامة الدراسة في المدى القريب و البعيد للشركة

خ . منهج و أدوات الدراسة

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي بالنسبة للجانب النظري ، اما الجانب التطبيقي انتهجنا منهج دراسة الحالة بهدف معرفة التطابق بين الجزء النظري و التطبيقي ، اما الأدوات المستعملة فتمثلت في جمع الوثائق و ذلك لتسهيل الدراسة و التعرف على مختلف تقنيات التجارة الخارجية كما تم ايضا الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض الإطارات في شركة تين فويي تابنكورت لتعرف على مدى فعالية المؤسسة في تفعيل التجارة الخارجية

مرجعية الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل اشكالية الدراسة ، و ذلك لتوفر معلومات لا بأس بها تشمل متغيرات موضوع الدراسة اذ تم الاعتماد على المصادر و المراجع بالغتين و بجميع انواعها شملت كتب محاضرات ، و مجلات اقتصادية و كتب على الانترنت و تم التطرق لها في محتوى الذكر

ذ /صعوبات البحث

قلة عمليات التجارة الخارجية من قبل شركة تين فويي تابنكورت

المراجع التي تتناول أسعار النفط لا تواكب التطورات الحديثة ..

صعوبة الحصول على الوثائق من الشركة و يرجع ذلك إلى السرية

عدم الاطلاع على أهم المستندات المهمة التي تبين مدى تعامل الشركات المتعددة الجنسيات في تفعيل التجارة الخارجية من طرف مجمع تين فويي تابنكورت و وصفها بعمل سري يتطلب جهة رسمية لها شراكة او اتفاقية في

ظل عمل مشترك

صعوبة إيجاد دراسات قبلية عن مثل هذا الموضوع

من اجل التعمق في الموضوع و حوصلته ارتأينا انتهاج الخطة التالية

في الفصل الأول

في هاذا الفصل حاولنا قدر المستطاع الإحاطة بكل ما يتعلق بمفاهيم التجارة الخارجية الفصل و في المبحث الثاني تطرقنا إلى السياسة التجارية و انواعها و اهدافها اما في المبحث الثالث فقد اعتنينا اهمية تحرير التجارة الخارجية

و في الفصل الثاني

لهاذا الفصل حاولنا الإحاطة بكل ما يخص و كل ما له علاقة بالشركات البترولية و من تم تطرقنا إلى تعريف الشركات المتعددة الجنسيات اما في المبحث الثاني فقمنا بتحليل السوق العالمية للبترول و دراسة كل ما يضبطه من تعاريف و ذهب بنا هذا البحث إلى دراسة مختلف العلاقات التي لها علاقة بالبترول و التجارة الخارجية و حتى منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك و الذي خصصنا له المبحث الثالث و دراسة العلاقة بينه و بين إنتاجية الدول المصدرة للبترول

أما في الفصل الثالث

فقد تناولنا الدراسة التطبيقية و التي كانت في غاية الصعوبة و المذكورة آنفا فقد قمنا بتعريف شركة سوناطراك و ماهيتها في المبحث الأول اما في المبحث الثاني فقد خصصناه لتعريف بمنطقة تين فويي تابن كورت و مختلف الأقسام التي تكونها و هيكلها التنظيمي اما في المبحث الثالث فقد بيننا اهمية المنطقة الاقتصادية على الصعيد الإنتاجي و الاقتصادي

مقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري

للتجارة الخارجية

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في مختلف دول العالم.

ويتمثل الهدف الأساسي للتجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية، والتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد، يختص بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية، حيث أنها تتمثل في كل العلاقات الاقتصادية، في إطار التبادل الذي قد يتم بين بلدين أو أكثر فهي علاقة تقوم بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، حيث تتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية لبلد ما إلى بلد آخر، بحيث يتم هذا الانتقال وفق مبادئ وأصول اقتصادية محددة وكركيزة هامة في الاقتصاد الوطني، لجلب العملة الصعبة. [1]

وقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات".

ويلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات"،.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

---

(1) شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص07.

ويبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات، بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج، كما يوضح هذا التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل: "حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال". ونلاحظ أن هذا التعريف أدخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الأموال، موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي، ومتجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن التجارة الخارجية أحد مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن: "التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة".

ويعتبر هذا التعريف المحدد الاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فروع علم الاقتصاد، كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة، ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية، فيمكن تصنيفها إلى مايلي:

* تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية؛

* تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية، وخدمات النقل والتأمين والخدمات البنكية؛

* حركة رؤوس الأموال، والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية؛

* تبادل عناصر الإنتاج المختلفة، المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات، أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.

ويفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو بين مجموعة من الدول فيما بينها، أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة.

كما يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال الأمور التالية:

* أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم؛

* تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط، بينما تتم التجارة الخارجية بعملات متعددة تمثل الدول المشتركة في التجارة؛

* تحدث التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي و سياسي واحد، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة؛

* تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية؛

* اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية؛

* صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بسهولة انتقالها في حالة التجارة الداخلية؛

* اختلاف العوامل الطبيعية والجوية، التي تحكم كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛ * اختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي، لكل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛

* توفر الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية، بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلعة المنتجة، والسوق المحلي في حالة التجارة الداخلية [1]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

مهما كان التقوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يوجب على الدولة أن تقيم علاقات

(1) حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 13-15.

تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تنتجه لتخصصها في أنواع معينة.

ويمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدولة الصناعية الكبرى الأعلى تطور فهي تكاد تسيطر على تجارة العالم، وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان حيث يبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية.

من خلال ما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في ثلاث نقاط التالية:

* تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛

* يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية (الأسواق الخارجية) بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الإنتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة؛

* تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة عن ذلك الأرباح الديناميكية للتجارة.

إن التجارة الخارجية عموما أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة الدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد أصبح في حكم المستحيل أن تستغني دولة ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم.[1]

(1) سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص11.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.

1. نظرية التكاليف المطلقة:

توضح نظرية التكاليف أو المزايا المطلقة لأدم سميث ما يلي:

إذا قامت التجارة اختياريا بين دولتين فإن كل من الدولتين لابد وأن تحقق مكسب من قيام التجارة فكيف يتم ذلك؟

يتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها أي التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها وهي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدولة الأخرى.

وفي هذه الحالة تكون هذه الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة الأخرى، حيث تترك إنتاج هذه السلعة للدولة الأخرى والتي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها.

وبإتباع هذا المبدأ فإن توظيف الموارد سيكون أكثر كفاءة وستتمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم مستوى الرفاهية .

ويمكن إيضاح فكرة المزايا المطلقة بالاستعانة بالمثال الآتي: [1]

عشرة أيام عمل تنتج في الجزائر 20 وحدة من القمح أو 10 وحدات من القطن وعشرة أيام عمل تنتج في سوريا 10 وحدات قمح أو 20 وحدة قطن. واضح أن الجزائر متفوقة تفوقا مطلقا في إنتاج القمح، وأن سوريا متفوقة تفوقا مطلقا في إنتاج القطن. [2]

في حالة عدم وجود تجارة بين البلدين فإن نسبة التبادل الداخلية بين السلعتين في الجزائر 10 وحدات من القطن مقابل 20 وحدة من القمح وفي سوريا 10 وحدات من القمح مقابل 20 وحدة من القطن. في حالة قيام التجارة بين البلدين فإن التخصص يفرض نفسه لصالح الطرفين. فالجزائر تربح من هذه التجارة إذا أمكنها الحصول على 10 وحدات من القطن نظير أية كمية من القمح تقل عن 20 وحدة

(1) شنيني سمير، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006، ص ص 22-23.

(2) عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية 84 شارع زكرياء غنيم، الاسكندرية، 2006، ص ص 23-24.

أما سوريا فإنها تربح لو قدمت إلى الجزائر هذه الوحدات العشرة من القطن مقابل أية كمية من القمح تزيد عن خمسة وحدات

وعلى ذلك فإن حدي نسبة التبادل بين السلعتين هما:

10 وحدات من القطن مقابل 6 وحدات من القمح

10 وحدات من القطن مقابل 19 وحدة من القمح.

ومن الواضح أن النسبة الأولى تكون لصالح الجزائر في حين تكون النسبة الثانية لصالح سوريا .

نشير هنا إلى أن التبادل على أساس أي النسبتين أفضل للطرفين من عدم قيام التجارة بينهما إطلاقا. وتتوقف النسبة الفعلية التي يتم على أساسها التبادل بين الدولتين والتي تحدد ما يسمى بنسبة التبادل السلعي أو شروط التبادل التجاري، على:

1. **مرونة الطلب المتبادلة:** مرونة طلب دولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى .

2. **مرونة العرض المتبادلة بينهما:** مرونة عرض السلعة بالنسبة لمرونة السلعة الأخرى [1]

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في احدهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو لتوضيح ذلك. [2]

2- نظرية التكاليف النسبية

إن الاتجاه العام لنظرية ريكاردو في التجارة الدولية هو نفس الاتجاه الذي بنيت عليه نظريته في القيمة. فقيمة أي سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بتل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها .

وهذه هي نفس القاعدة العامة في التبادل الداخلي[3]

ولقد أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الاقتصاد السياسي والضرائب".

(1) يحيوش حسين، **مرجع سابق**، ص ص 10-11

(2)السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإسكندرية، 2009، ص32.

(3) أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، 2009، ص ص 349-351.

ولقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت الدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان أحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الحول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين .

وبنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الاسم الذي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما يقال في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وإن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها متون يوما وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.

ويوافق ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطى ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكادر في النفقات النسبية ولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي:

الجدول رقم 01: مثال عن نظرية آدم سميث.

	وحدة المنسوجات	وحدة القمح
انجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل

المصدر: http : / / sciencesjuridiques , ahlamontada . net / t1081 - #1837 topic

هذا البيان ببين نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كلا من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تتكلف 100 يوم عمل في انجلترا بينما تتكلف 90 يوم عمل في البرتغال، ووحدة القمح تتكلف 120 يوم عمل في انجلترا و 80 يوم عمل في البرتغال ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل في البرتغال عنها من انجلترا، ومن خلال هذا المثال يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا والمرة الى وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج الصلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي القيام التجارة بين البرتغال وانجلترا .

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الأخر، ثم تقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين وبذلك تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا أقل منها في السلعة الأخرى كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجه في إنجلترا هي يوم عمل، أي 0.66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.66 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي يوم عمل أي 0.9 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة واحدة منها في انجلترا. وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما انجلترا فمن صالحها أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقمح. [1]

---

(1): **http : / / sciencesjuridiques , ahlamontada . net / t1081 – topic#1837**

تناول ميل موضوع تحديد القيم الدولية في البابين السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية والثامن عشر بالقيم الدولية من كتابة " مبادئ الاقتصاد السياسي"

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

تمثلت الثغرة التي شكلها ريكاردو من خلال نظريته في العجز عن بيان الكيفية التي تتحدد بها قيمة كل من السلعتين المتبادلتين في البلد المستورد، وذلك حسب جون ستيوارت ميل الذي بدأ بالتسليم بالقروض التي وضعها ريكاردو ومنها:

* أن التبادل يتم بين دولتين موضوعه سلعتين؛

* أن التبادل يتم كما لو كان مقايضة

* عدم إمكانية تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين

* العرض هو الذي يجر الطلب.

وفي الوقت الذي اكتفى فيه ريكاردو بالقول أنه: "توجد فائدة في التخصص في الإنتاج بين الدول وأن معدل التبادل الذي سيتحقق بين الدولتين طرفي التبادل سيوجد في منطقة التبادل التجاري بين البلدين": تناول جون ستيوارت ميل مسألة القيم الدولية أي المعدلات التي ستتبادل بها السلع الواحدة بالأخرى ما بين الدول محاولا بذلك بيان الكيفية التي تتحدد بها القيم (المعدلات) وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولي بين الدول التي تطبقه (عندما تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر أي بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالدولة الأخرى).

كما أوضح مبل بأن قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها تتحدد بنفقة إنتاجها. أما قيمة السلعة المستوردة فيجيب بأنها تتوقف على نفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة، وعليه فإن ما يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه "المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من طرف الدولتين" إذ أن من بين المعدلات الممكنة التبادل بين الحدين الأعلى والأدنى يبرز المعدل الذي يحقق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات وهو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها .

ولما كانت صادرات دولة معينة تمثل واردات الدولة الأخرى وواردات الدولة الأخرى هي صادرات الدولة المعنية فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات الدولة المعنية وواردتها.

لابد وأن يكون هو نفس معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات و واردات الدولة الأخرى بافتراض أن القبائل يقتصر على دولتين . [1]

ويشرح "من" نظريته بافتراض أن هناك دولتين أنجلترا وألمانيا وانهما تنتجان المنسوجات والكتان، ولن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مثال عن نظرية ميل.

	المنسوجات	**الكتان**
انجلترا	**10 وحدات**	**15 وحدة**
ألمانيا	**10 وحدات**	**20 وحدة**

المصدر:

http : / / sciencesjuridiques . ahlamontada . net / t1081 – #837topic

ومن هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من انجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الكتان في انجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من المانيا، وتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من انجلترا. [2]

(1) شايب يمينة، **قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 62-63.

)2(**http : / / sciencesjuridiques . ahlamontada . net / t1081 – #837topic**

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية (نظرية هكشر وأوتين).

لقد جاء هكتر – اولين بهذه النظرية لتفسير أسباب الاختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية على افتراضين أساسيين هما:

• اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة نتيجة اختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل .

وانطلاقا من هذا يرى "هكشر" أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد والناتجة عن كثافة أو قلة عوامل الإنتاج في هذا البلد، وأن وفرة عامل من عوامل الإنتاج يعني انخفاض سعره نسبيا وبالتالي هذا الانخفاض يعني الانخفاض النسبي لسعر السلعة.

من خلال تفسير نظرية "هكشر" يوضح أهمية جانب العرض في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية ولاختلاف دول الإنتاج للسلع بين الدول، أي اختلاف نسبة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع.

وباستخدام الفرضية الثانية أي احتياج السلع إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، ويمكن أن نستخلص من نظرية " هكتر" أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها.

انطلاقا من النظرية التي اعتمدها "هكشر" قام "أولين" بتكييفها واعتبر أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، أما المهم فهو تمايل دالة الإنتاج السلعة الواحدة في أي مكان من العالم، كما يضيف "أولين" بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين والتي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج.

وبناء على ما سبق قرر» اولين » أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، حيث أن ارتفاع الطلب على سلعة ما يؤدي للسلعة الواحدة في أي مكان من العالم، كما يضيف "أولين" بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين والتي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج.

وبناء على ما سبق قرر "أولين" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، حيث أن ارتفاع الطلب على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للعنصر المتوفر نسبيا في إنتاج هذه السلعة.

في هذه الحالة يمكن القول أن أذواق المستهلكين قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هذا يرى "أولين" أن تماثل هذه الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية.

وخلاصة القول هو أن نظرية "هكشر –أولين" قد أعادت السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة والقدرة النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.

1- نموذج دورة المنتج لفرنون:

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع، التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات، فابتكار طرق جديدة سلعه وبأقل تكلفة، أو تجديد شكل سلعه ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك وكذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل. كل هذه التغييرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجيا.

وبهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية.

ويطرح – فرنون – ثلاثة مراحل لتطوير وشروط وإمكان إنتاج المنتج وفق نموذجه وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الانتاج الجديد

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لان هذا الإنتاج الجديد يصاحب علم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة . وعليه فان تغطية تكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في دول العالم.

في هذه المرحلة يأخذ المنتج من مستوى النمطية ومنه يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفتون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج، وعليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح هي المستوردة لذلك المنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج اكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية وصار معروفا بالكامل. عندها | تنخل اعتبارات التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها، رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة.

من خلال ما عرض في هذه المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما ولو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن، ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له. (1)

2 – نظرية الطب النموذجي ليندر:

أولا – تفسير تندر لقيام التجارة الدولية:

يرى لندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير القبائل الدولي، ولقد فرق لندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

– عنصر المنافسة الاحتكارية

– الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛

– اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين .

(1) شنيني سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19–20.

أما القوى المعوقة التجارة، هي:

- عامل المسافة؛

- نفقات النقل؛

- القيود المفروضة على التجارة .

ثانيا: الطب النموذجي عند لندر:

إن شروط الإنتاج حسب " لندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها – أساسا – الطلب الداخلي. والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي، في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية. [1]

3 – نظرية جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي:

إن نظرية جونسون تجمع بين طرح ليندر وفرنون وتعتمد هذه النظرية على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر وأولين وكذلك سعات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال .

ولقد حاول جونسون شرح وخلق واختفاء الميزة النسبية عملية التنمية وذلك من خلال النقاط خلال التالية:

- إدخال عوامل جديدة على تفسير المزايا النسبية وذلك بتعديل عناصر الإنتاج، والتعديل هذا يكون بتوسيع رأس المال ونضيف أيضا عنصر العمل؛

- بما أن القيود على القبائل تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنه لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية؛

- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل وهذا الارتفاع ضروري لظهور واختفاء المزايا النسبية، وبما أن الدول المتقدمة لديها وفرة كبيرة في رأس المال فإنها قادرة على إدخال الوقت والقيام بالتجديدات.

(1) عدم توفر الاسم، **علاقة سياسية الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص ص 14-15.

يمكن للتجديدات أن تنتقل عن طريق الاستثمار المباشر أو بيع البراءات عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات ما عدا ما تفقد قيمتها التجارية.

إن تحليل جونسون الذي يشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي وهذه الظواهر لم تأخذها النظرية النيوكلاسيكية في الاعتبار.

إلا أن تحليله كان جزئي لأنه اكتفى بالمنتوجات الصناعية فقط واعتمد على المشاهد والملاحظات دون أن يفسر الظواهر التي تربط بينها وبين السير الاقتصادي بصفة عامة. [1]

(1) سلطاني سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

المبحث الثاني: السياسة التجارية، الأنواع والأهداف

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسية المتبعة، حمائية كانت أو انفتاحية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين عن كل نوع من هذه الأنواع، وصولا إلى أهم الأساليب الفنية المعتمدة لتنظيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

الفرع الاول : مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختبار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. [1]

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع"[2]

وقد عرفت بأنها " الإجراءات كافة التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ويعني كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة القادرة على دفع أو إعاقة تصدير أو استيراد البضائع والخدمات".[3]

ويقصد بالسياسة التجارية أيضا: مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [4]

من خلال مجموع هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية:

- هي مجموعة القرارات والإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة؛

---

(1) رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص70.

(2) طارق يوسف حسن جابر، **مرجع سابق**، ص44.

(3) طارق يوسف حسن جابر، **نفس المرجع**، ص45.

(4) السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص111.

– تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم؛

– السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار؛

– تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ما هي ذات صبغة اقتصادية ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي وأخرى سياسية وإستراتيجية. ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي: [1]

1- الأهداف الاقتصادية، وتتلخص في :

– المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها؛

– العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن ؛

– زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها؛

– حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛

– حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول .

2- الأهداف الاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛

– العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر .

3- الأهداف السياسية والإستراتيجية، ولعل أبرزها مايلي:

(1) محمد دياب، **مرجع سابق**، ص300.

– توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية ؛

– تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين أساسيين:

الفرع الاول : سياسة حرية التجارة الخارجية

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[1]

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694 – 1774)، و الذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المخزي (العادل Bon Prix)، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين [2]

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي: [3]

– أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة؛

(1)طارق يوسف حسن جابر، **مرجع سابق**، ص111.

(2) عبد الرشيد بن ديب، **مرجع سابق**، ص118.

(3) عبد الرشيد بن ديب، **نفس المرجع**، ص119

– أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين هذه الزيادة؛

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها؛

– أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية ؛ – أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية.

الفرع الثاني: سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع.

بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

1– حجة قواعد التبادل: [1] ' argument des termes de l ' échange

وهي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل تكلفة – عائد benefices – analyse couts

، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات و عادة ما تكون في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، الفوائد التي تحنيها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي .

)1(Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie nternationale, 7ème édition, Pearson education–France, 2006, p 217–218

لكن رفع أكير هذه الرسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الآثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل، ويكفي أن نعتبر أن هنالك رسما مانعا droit de douane prohibitif سيعيق أي تبادل بين الدول.

فانطلاقا من مستوى رسم جمركي Tp فإن الدولة ستصبح في حالة منع الدخول الواردات، وبالتالي ستفقد أية فائدة كانت ستجنيها من التبادل الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الرسم الجمركي الأمثال le droit de douane optimal

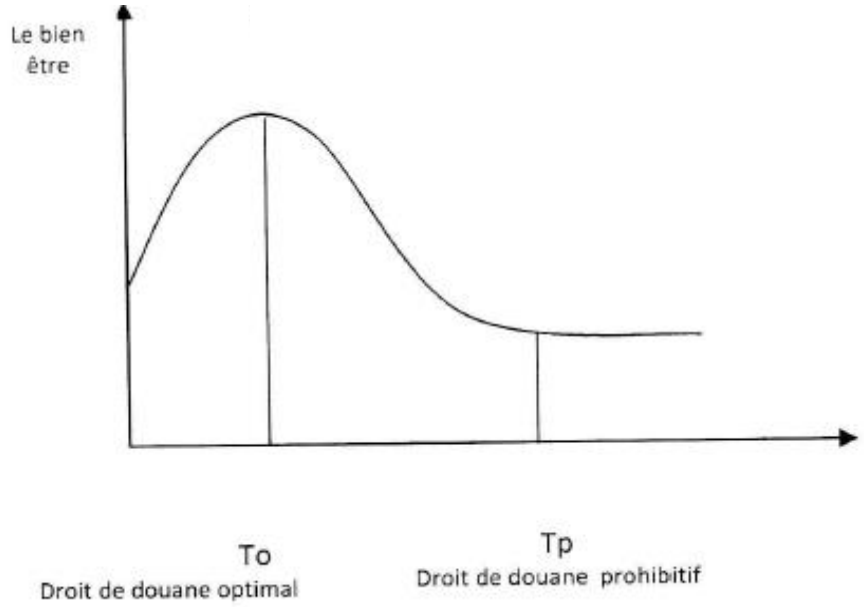

Source : Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie nternationale, 7ème édition, Pearson education-France, 2006, p 217.

وكما هو موضح في الشكل فإن العلاقة بين مستوى الرفاهية le bien etre والرسوم الجمركية هي طردية (في تصاعد مستمر)، إلى غاية الوصول إلى مستوى معين (To) من الرسوم يسمي الرسوم الجمركي الأمثل le droit de douane optimal والذي يعظم مستوى الرفاهية، ثم عكسية (أي كلما زاد الرسم نقص مستوى الرفاهية ولكن ليس مانعا للواردات) إلى غاية الوصول إلى مستوى معين يسمى بالرسم المانع le droit de douane prohibitif، في حالة الدول الكبرى فإن To هو دائما أكبر من 0، لكن أقل من الرسم المانع Tp الذي يلغي جميع الواردات في حال تطبيقه.

وفي الحالات التصديرية، فإنه إذا اعتبرنا بأن تدعيم الصادرات والمصدرين سيخل بشروط التبادل وبالتالي ينعكس سلبا على مستوى الرفاهية، لذلك فإن السياسة المثالية (la politique optimale) تقتضي فرض رسوم على الصادرات، أي ما يسمى بفرض دعم سلبي، وكما هو الشأن بالنسبة للرسوم الجمركي المثالي فإن الضريبة المثالية على الصادرات تكون دائما ايجابية (اكبر من الصفر) بالنسبة للدول الكبرى وأقل من الضريبة المانعة، والتي تلغي اندماج الصادرات المحلية في الاقتصاد العالمي.

إن هذه السياسة (l ' impot optimal متبعة خاصة من طرف العديد من الدول البترولية والتي هي محتكرة للسوق العالمية، بهدف رفع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة ، كما قد يقابله تقلب ايجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي. [1]

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسية على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظرا للميزة التي ستتمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول.

المطلب الثالث: أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية:

إن إتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تحارقها الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

(1) السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص162.

الفرع الاول: الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات. ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي: [1]

(1) عبد الرشيد ديب، **مرجع سابق**، ص ص 129-130.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم، مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، و تقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى، و من هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتوزع كالآتي: حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية، و في المطلب الثالث و الأخير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، و ذلك حسب الآتي:

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها. أولا: مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

الفرع الاول : تعريف تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا "[1]

ويعرف أيضا على أنها: " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف" .

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

(1) قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 209.

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد . بتخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها .

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا الاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخيل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

الفرع الثاني : أسباب تحرير التجارة الخارجية:

و إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (Conditionalloans

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا. [1]

(1) عطا الله بن طيرش، **أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية**" ، دارسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير ، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2011/2010، ص 22.

الفرع الثالث :مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:

– تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

– التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.

– المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي : ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، و لهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي الدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية. [1]

– أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري في غالب الأحيان.

– زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة. – تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختبارات السلع.

– تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير. – انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة.

– يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية. [2]

ثانيا: شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف....)، و استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

(1) قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص ص 249–250.

(2) عطا الله بن طيرش، **مرجع سابق**، ص23.

1/يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

2/أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار – تعمل في اتجاه التحرير و دعمه

3/من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود و الكية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

4/من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، و يتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.

5/يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير . [1]

تطرقنا في المطلب السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و اهم شروط نجاحها واسبابها ومزاياها .

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي: [2]

– الفرع الاول : المرحلة الأولى: (1498– 1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميوديياز "Bartholomew Diaz" (1488) و اكتشاف كريستوف كولومب Christoph Colomb لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما "Vasco de Gama " عام 1488، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

(1) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 250–251.

(2) صدر الدين صوليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول التنمية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 76–77.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: (1763- 1883):

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عر والذي كان مركزه "إنجلترا" و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، و بالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية و الدول المستعمرة ، و التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "Standard oiltust" لجون روكفلر" John D Rockefeller" و عليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1980- الوقت الحالي):

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاح و تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على اندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها . [1]

قمنا بالتطرق في المطلب السابق إلى عدة مراحل لتحرير التجارة الخارجية .

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الآثار نستعرضها كما يلي :

الفرع الأول: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة العالمي الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدا الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه

(1) صدر الدين صوليلي، **المرجع السابق**، ص ص 77-78.

وخاصة على الدول النامية، و تزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات. [1]

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية: [2]

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة. [3]

هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي[4]

– ان تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، و بذلك تزيد معدلات البطالة. يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصادياتها. [5]

يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق.[6]

---

(1) محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 07.

(2)السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 71.

(3)محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعية ورقلة العدد: 01– 2002، ص: 22.

(4)محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

(5) محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص16.

(6)أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص2.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي: [1]

– تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

– البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة[2]

– يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.

– إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

– زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

– ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي. . إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول. [3]

– تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهيئ للمستثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار. [1]

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص114.

(2)مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008، ص52.

(3)ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص59.

– ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

– إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية. [2]

تطرقنا في المطلب السابق إلى أثار ايجابية وأخرى سلبية.

بشكل عام تطرقنا في المبحث السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وشروطها وأسبابها ومزاياها وكذلك مراحل تحرير التجارة الخارجية وكذا الآثار السلبية و الايجابية لتحرير التجارة الخارجية.

(1)ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 194.

(2)أحمد فاروق غنيم، **مرجع سابق**، ص15.

خلاصة الفصل الأول:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية، اقتصادية.....) قد تحد من تطوره و توسعه

أما فيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا و أدوات التبرير موقفهم، كما دافع أنصار الحرية عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك.

بالمقابل إن انطلاقة تحرير التجارة الخارجية بدأت من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الأطراف ثم إلى مناطق حرة و اتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما أدى إلى مزيد من تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني

الشركات النفطية وتحليل السوق العالمية للبترول

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في مختلف دول العالم.

ويتمثل الهدف الأساسي للتجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية، والتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد، يختص بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية، حيث أنها تتمثل في كل العلاقات الاقتصادية، في إطار التبادل الذي قد يتم بين بلدين أو أكثر فهي علاقة تقوم بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، حيث تتعلق بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية لبلد ما إلى بلد آخر، بحيث يتم هذا الانتقال وفق مبادئ وأصول اقتصادية محددة وكركيزة هامة في الاقتصاد الوطني، لجلب العملة الصعبة. [1]

وقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات".

ويلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي، متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات"،.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

ويبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات، بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج، كما يوضح هذا التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل: "حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال". ونلاحظ أن هذا التعريف أدخل مفهوم الاستثمار

(1)شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص07.

إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الأموال، موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي، ومتجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن التجارة الخارجية أحد مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن: "التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة".

ويعتبر هذا التعريف المحدد الاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فروع علم الاقتصاد، كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة، ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية، فيمكن تصنيفها إلى مايلي:

* تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية؛

* تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية، وخدمات النقل والتأمين والخدمات البنكية؛

* حركة رؤوس الأموال، والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية؛

* تبادل عناصر الإنتاج المختلفة، المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطابالكفاءات، أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.

ويفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أوبين مجموعة من الدول فيما بينها، أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة.

كما يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال الأمور التالية:

*أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين التجارة الخارجيةتكون على مستوى العالم؛

* تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط، بينما تتم التجارة الخارجية بعملات متعددة تمثل الدولالمشتركة في التجارة؛

* تحدث التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي و سياسي واحد، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظماقتصادية وسياسية مختلفة؛

* تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية؛

*اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعواملالمؤثرة في التجارة الداخلية؛

* صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بسهولة انتقالها في حالة التجارةالداخلية؛

* اختلاف العوامل الطبيعية والجوية، التي تحكم كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛ * اختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي، لكل منالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛

* توفر الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية، بينما تعتمد هذهالفرص على طبيعة السلعة المنتجة، والسوق المحلي في حالة التجارة الداخلية [1]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

مهما كان التقوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يوجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تنتجه لتخصصها في أنواع معينة.

(1)حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 13-15.

ويمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدولة الصناعية الكبرى الأعلى تطور فهي تكاد تسيطر على تجارة العالم، وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان حيث يبلغ نصيبها حوالي ثلثي قيمة التجارة العالمية.

من خلال ما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في ثلاث نقاط التالية:

* تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدولالأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثماراتالمستهدفة؛

*يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية (الأسواق الخارجية) بالفائض السلعي والذي يمكنهأن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة والادخار الناتج عن هذا الفائض يعملعلى زيادة الإنتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة؛

* تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وسميت الفائدة الناتجة عن ذلك الأرباح الديناميكية للتجارة.

إن التجارة الخارجية عموما أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة الدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد أصبح في حكم المستحيل أن تستغني دولة ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم.[1]

(1) سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص11.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.

1. نظرية التكاليف المطلقة:

توضح نظرية التكاليف أو المزايا المطلقة لأدم سميث ما يلي:

إذا قامت التجارة اختياريا بين دولتين فإن كل من الدولتين لابد وأن تحقق مكسب من قيام التجارة فكيف يتم ذلك؟

يتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها أي التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها وهي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدولة الأخرى.

وفي هذه الحالة تكون هذه الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة الأخرى، حيث تترك إنتاج هذه السلعة للدولة الأخرى والتي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها.

وبإتباع هذا المبدأ فإن توظيف الموارد سيكون أكثر كفاءة وستتمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم مستوى الرفاهية .

ويمكن إيضاح فكرة المزايا المطلقة بالاستعانة بالمثال الآتي: [1]

عشرة أيام عمل تنتج في الجزائر 20 وحدة من القمح أو 10 وحدات من القطن وعشرة أيام عمل تنتج في سوريا 10 وحدات قمح أو 20 وحدة قطن. واضح أن الجزائر متفوقة تفوقا مطلقا في إنتاج القمح، وأن سوريا متفوقة تفوقا مطلقا في إنتاج القطن. [2]

في حالة عدم وجود تجارة بين البلدين فإن نسبة التبادل الداخلية بين السلعتين في الجزائر 10 وحدات من القطن مقابل 20 وحدة من القمح وفي سوريا 10 وحدات من القمح مقابل 20 وحدة من القطن. في حالة قيام التجارة بين البلدين فإن التخصص يفرض نفسه لصالح الطرفين. فالجزائر تربح من هذه التجارة إذا أمكنها الحصول على 10 وحدات من القطن نظير أية كمية من القمح تقل عن 20 وحدة

(1) شنيني سمير، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006، ص ص 22-23.

(2) عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية 84 شارع زكرياء غنيم، الاسكندرية، 2006، ص ص 23-24.

أما سوريا فإنها تربح لو قدمت إلى الجزائر هذه الوحدات العشرة من القطن مقابل أية كمية من القمح تزيد عن خمسة وحدات

وعلى ذلك فإن حدي نسبة التبادل بين السلعتين هما:

10 وحدات من القطن مقابل 6 وحدات من القمح

10 وحدات من القطن مقابل 19 وحدة من القمح.

ومن الواضح أن النسبة الأولى تكون لصالح الجزائر في حين تكون النسبة الثانية لصالح سوريا .

نشير هنا إلى أن التبادل على أساس أي النسبتين أفضل للطرفين من عدم قيام التجارة بينهما إطلاقا. وتتوقف النسبة الفعلية التي يتم على أساسها التبادل بين الدولتين والتي تحدد ما يسمى بنسبة التبادل السلعي أو شروط التبادل التجاري، على:

1. **مرونة الطلب المتبادلة:** مرونة طلب دولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى .

2. **مرونة العرض المتبادلة بينهما:** مرونة عرض السلعة بالنسبة لمرونة السلعة الأخرى [1]

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في احدهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو لتوضيح ذلك. [2]

2- نظرية التكاليف النسبية

إن الاتجاه العام لنظرية ريكاردو في التجارة الدولية هو نفس الاتجاه الذي بنيت عليه نظريته في القيمة. فقيمة أي سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بتل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها .

وهذه هي نفس القاعدة العامة في التبادل الداخلي[3]

ولقد أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الاقتصاد السياسي والضرائب".

(1)يحيوش حسين، **مرجع سابق**، ص ص 10-11

(2)السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإسكندرية، 2009، ص32.

(3)أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، 2009، ص ص 349-351.

ولقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت الدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان أحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الحول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين .

وبنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الاسم الذي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما يقال في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وإن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها متون يوما وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلىمن قيمة السلعة الأولى.

ويوافق ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطى ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة الخارجية فإن قاعدة النفقاتالمطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكادر في النفقات النسبيةولنشرح قانون النفقات النسبية في المثال التالي:

الجدول رقم 01: مثال عن نظرية آدم سميث.

	وحدة المنسوجات	وحدة القمح
انجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل

المصدر: http : / / sciencesjuridiques , ahlamontada . net / t1081 - #1837 topic

هذا البيان يبين نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كلا من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تتكلف 100 يوم عمل في انجلترا بينما تتكلف 90 يوم عمل في البرتغال، ووحدة القمح تتكلف 120 يومعمل في انجلترا و 80 يوم عمل في البرتغال ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل في البرتغال عنها من انجلترا، ومن خلال هذا المثال يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا والمرة الى وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج الصلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى أن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي القيام التجارة بينالبرتغالوانجلترا .

ويمكن إيضاح فكرة التكلفة النسبية من خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في إحدى البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الأخر، ثم تقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين وبذلك تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا أقل منها في السلعة الأخرى كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجه في إنجلترا هي يوم عمل، أي 0.66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.66 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي يوم عمل أي 0.9بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة واحدة منها في انجلترا. وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما انجلترا فمن صالحها أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقمح. [1]

---

(1): **http : / / sciencesjuridiques , ahlamontada . net / t1081 – topic#1837**

تناول ميل موضوع تحديد القيم الدولية في البابين السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية والثامن عشر بالقيم الدولية من كتابة " مبادئ الاقتصاد السياسي"

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

تمثلت الثغرة التي شكلها ريكاردو من خلال نظريته في العجز عن بيان الكيفية التي تتحدد بها قيمة كل من السلعتين المتبادلتين في البلد المستورد، وذلك حسب جون ستيوارت ميل الذي بدأ بالتسليم بالقروض التي وضعها ريكاردو ومنها:

*أن التبادل يتم بين دولتين موضوعه سلعتين؛

* أن التبادل يتم كما لو كان مقايضة

* عدم إمكانية تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين

* العرض هو الذي يجر الطلب.

وفي الوقت الذي اكتفى فيه ريكاردو بالقول أنه: "توجد فائدة في التخصص في الإنتاج بين الدول وأن معدل التبادل الذي سيتحقق بين الدولتين طرفي التبادل سيوجد في منطقة التبادل التجاري بين البلدين": تناول جون ستيوارت ميل مسألة القيم الدولية أي المعدلات التي ستتبادل بها السلع الواحدة بالأخرى ما بين الدول محاولا بذلك بيان الكيفية التي تتحدد بها القيم (المعدلات) وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولي بين الدول التي تطبقه (عندما تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر أي بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالدولة الأخرى).

كما أوضح مبل بأن قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها تتحدد بنفقة إنتاجها. أما قيمة السلعة المستوردة فيجيب بأنها تتوقف على نفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة، وعليه فإن ما يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه "المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من طرف الدولتين" إذ أن من بين المعدلات الممكنة التبادل بين الحدين الأعلى والأدنى يبرز المعدل الذي يحقق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات وهو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها .

ولما كانت صادرات دولة معينة تمثل واردات الدولة الأخرى وواردات الدولة الأخرى هي صادرات الدولة المعنية فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات الدولة المعنية وواردتها.

لابد وأن يكون هو نفس معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات و واردات الدولة الأخرى بافتراض أن القبائل يقتصر على دولتين . [1]

ويشرح "من" نظريته بافتراض أن هناك دولتين أنجلترا وألمانيا وانهما تنتجان المنسوجات والكتان، ولن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مثال عن نظرية ميل.

	المنسوجات	**الكتان**
انجلترا	**10 وحدات**	**15 وحدة**
ألمانيا	**10 وحدات**	**20 وحدة**

المصدر:

http : / / sciencesjuridiques .ahlamontada .net / t1081 – #837topic

ومن هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من انجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الكتان في انجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من المانيا، وتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من انجلترا. [2]

(1)شايب يمينة، **قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 62-63.

)2(**http : / / sciencesjuridiques . ahlamontada .net / t1081 – #837topic**

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية (نظرية هكشر وأوتين).

لقد جاء هكتر – اولين بهذه النظرية لتفسير أسباب الاختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية على افتراضين أساسيين هما:

• اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة نتيجة اختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل .

وانطلاقا من هذا يرى "هكشر" أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد والناتجة عن كثافة أو قلة عوامل الإنتاج في هذا البلد، وأن وفرة عامل من عوامل الإنتاج يعني انخفاض سعره نسبيا وبالتالي هذا الانخفاض يعني الانخفاض النسبي لسعر السلعة.

من خلال تفسير نظرية "هكشر" يوضح أهمية جانب العرض في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية ولاختلاف دول الإنتاج للسلع بين الدول، أي اختلاف نسبة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع.

وباستخدام الفرضية الثانية أي احتياج السلع إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، ويمكن أن نستخلص من نظرية " هكتر" أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها.

انطلاقا من النظرية التي اعتمدها "هكشر" قام "أولين" بتكييفها واعتبر أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، أما المهم فهو تمايل دالة الإنتاج السلعة الواحدة في أي مكان من العالم، كما يضيف "أولين" بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين والتي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج.

وبناء على ما سبق قرر» اولين » أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، حيث أن ارتفاع الطلب على سلعة ما يؤدي للسلعة الواحدة في أي مكان من العالم، كما يضيف "أولين" بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين والتي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج.

وبناء على ما سبق قرر "أولين" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، حيث أن ارتفاع الطلب على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للعنصر المتوفر نسبيا في إنتاج هذه السلعة.

في هذه الحالة يمكن القول أن أذواق المستهلكين قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هذا يرى "أولين" أن تماثل هذه الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية.

وخلاصة القول هو أن نظرية "هكشر –أولين" قد أعادت السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة والقدرة النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.

1- نموذج دورة المنتج لفرنون:

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع، التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات، فابتكار طرق جديدة سلعه وبأقل تكلفة، أو تجديد شكل سلعه ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك وكذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل. كل هذه التغييرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجيا.

وبهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية.

ويطرح – فرنون – ثلاثة مراحل لتطوير وشروط وإمكان إنتاج المنتج وفق نموذجه وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الانتاج الجديد

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لان هذا الإنتاج الجديد يصاحب علم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة .وعليه فان تغطية تكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في دول العالم.

في هذه المرحلة يأخذ المنتج من مستوى النمطية ومنه يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفتون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج، وعليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح هي المستوردة لذلك المنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج اكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية وصار معروفا بالكامل. عندها | تنخل اعتبارات التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها، رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة.

من خلال ما عرض في هذه المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما ولو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن، ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له. [1]

2 – نظرية الطب النموذجي ليندر:

أولا – تفسير تندر لقيام التجارة الدولية:

يرى لندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير القبائل الدولي، ولقد فرق لندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عندالأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

– عنصر المنافسة الاحتكارية

– الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛

– اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين .

(1)شنيني سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19–20.

أما القوى المعوقة التجارة، هي:

- عامل المسافة؛

- نفقات النقل؛

- القيود المفروضة على التجارة .

ثانيا: الطب النموذجي عندلندر:

إن شروط الإنتاج حسب " لندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها – أساسا – الطلب الداخلي. والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي، في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية. [1]

3 – نظرية جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي:

إن نظرية جونسون تجمع بين طرح ليندر وفرنون وتعتمد هذه النظرية على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر وأولين وكذلك سعات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال .

ولقد حاول جونسون شرح وخلق واختفاء الميزة النسبية عملية التنمية وذلك من خلال النقاط خلال التالية:

- إدخال عوامل جديدة على تفسير المزايا النسبية وذلك بتعديل عناصر الإنتاج، والتعديل هذا يكون بتوسيع رأس المال ونضيف أيضا عنصر العمل؛

- بما أن القيود على القبائل تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنه لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية؛

- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل وهذا الارتفاع ضروري لظهور واختفاء المزايا النسبية، وبما أن الدول المتقدمة لديها وفرة كبيرة في رأس المال فإنها قادرة على إدخال الوقت والقيام بالتجديدات.

(1)عدم توفر الاسم، **علاقة سياسية الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص ص 14-15.

يمكن للتجديدات أن تنتقل عن طريق الاستثمار المباشر أو بيع البراءات عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات ما عدا ما تفقد قيمتها التجارية.

إن تحليل جونسون الذي يشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي وهذه الظواهر لم تأخذها النظرية النيوكلاسيكية في الاعتبار.

إلا أن تحليله كان جزئي لأنه اكتفى بالمنتوجات الصناعية فقط واعتمد على المشاهد والملاحظات دون أن يفسر الظواهر التي تربط بينها وبين السير الاقتصادي بصفة عامة. [1]

(1)سلطاني سلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

المبحث الثاني: السياسة التجارية، الأنواع والأهداف

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسية المتبعة، حمائية كانت أو انفتاحية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين عن كل نوع من هذه الأنواع، وصولا إلى أهم الأساليب الفنية المعتمدة لتنظيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

الفرع الاول : مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختبار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. [1]

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع"[2]

وقد عرفت بأنها " الإجراءات كافة التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ويعني كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة القادرة على دفع أو إعاقة تصدير أو استيراد البضائع والخدمات".[3]

ويقصد بالسياسة التجارية أيضا: مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [4]

من خلال مجموع هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية:

- هي مجموعة القرارات والإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة؛

---

(1)رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص70.

(2) طارق يوسف حسن جابر، **مرجع سابق**، ص44.

(3) طارق يوسف حسن جابر، **نفس المرجع**، ص45.

(4) السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص111.

– تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم؛

– السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار؛

– تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ما هي ذات صبغة اقتصادية ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي وأخرى سياسية وإستراتيجية. ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي: [1]

1- الأهداف الاقتصادية، وتتلخص في :

– المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها؛

– العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن ؛

– زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها؛

– حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛

– حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول .

2- الأهداف الاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛

– العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر .

3- الأهداف السياسية والإستراتيجية، ولعل أبرزها مايلي:

(1)محمد دياب، **مرجع سابق**، ص300.

– توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية ؛

– تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين أساسيين:

الفرع الاول : سياسة حرية التجارة الخارجية

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[1]

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694 – 1774)، و الذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المخزي (العادل Bon Prix)، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين [2]

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي: [3]

– أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروعالتي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة؛

(1)طارق يوسف حسن جابر، **مرجع سابق**، ص111.

(2) عبد الرشيد بن ديب، **مرجع سابق**، ص118.

(3)عبد الرشيد بن ديب، **نفس المرجع**، ص119

– أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين هذه الزيادة؛

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها؛

– أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية ؛ – أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية.

الفرع الثاني: سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع.

بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

1– حجة قواعد التبادل: [1] ' argument des termes de l ' échange

وهي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل تكلفة – عائد benefices –analyse couts

، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات و عادة ما تكون في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، الفوائد التي تحنيها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي .

)1(Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie nternationale, 7ème édition, Pearson education–France, 2006, p 217–218

لكن رفع أكير هذه الرسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الآثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل، ويكفي أن نعتبر أن هنالك رسما مانعا droit de douane prohibitif سيعيق أي تبادل بين الدول.

فانطلاقا من مستوى رسم جمركي Tp فإن الدولة ستصبح في حالة منع الدخول الواردات، وبالتالي ستفقد أية فائدة كانت ستجنيها من التبادل الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الرسم الجمركي الأمثال le droit de douane optimal

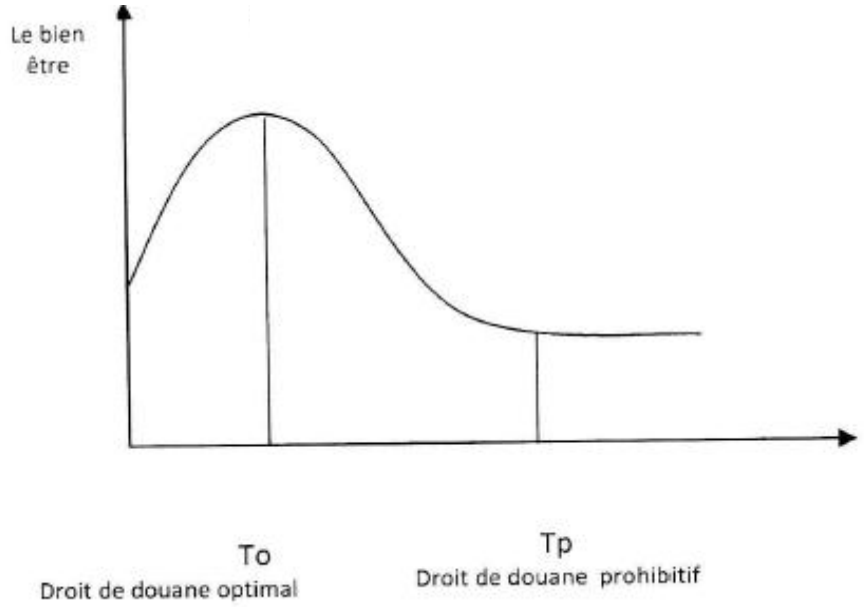

Source : Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie nternationale, 7ème édition, Pearson education-France, 2006, p 217.

وكما هو موضح في الشكل فإن العلاقة بين مستوى الرفاهية le bien etre والرسوم الجمركية هي طردية (في تصاعد مستمر)، إلى غاية الوصول إلى مستوى معين (To) من الرسوم يسمي الرسوم الجمركي الأمثل le droit de douane optimal والذي يعظم مستوى الرفاهية، ثم عكسية (أي كلما زاد الرسم نقص مستوى الرفاهية ولكن ليس مانعا للواردات) إلى غاية الوصول إلى مستوى معين يسمى بالرسم المانع le droit de douane prohibitif، في حالة الدول الكبرى فإن To هو دائما أكبر من 0، لكن أقل من الرسم المانع Tp الذي يلغي جميع الواردات في حال تطبيقه.

وفي الحالات التصديرية، فإنه إذا اعتبرنا بأن تدعيم الصادرات والمصدرين سيخل بشروط التبادل وبالتالي ينعكس سلبا على مستوى الرفاهية، لذلك فإن السياسة المثالية (la politique optimale) تقتضي فرض رسوم على الصادرات، أي ما يسمى بفرض دعم سلبي، وكما هو الشأن بالنسبة للرسوم الجمركي المثالي فإنالضريبة المثالية على الصادرات تكون دائما ايجابية (اكبر من الصفر) بالنسبة للدول الكبرى وأقل من الضريبة المانعة، والتي تلغي اندماج الصادرات المحلية في الاقتصاد العالمي.

إن هذه السياسة (l ' impot optimal متبعة خاصة من طرف العديد من الدول البترولية والتي هي محتكرة للسوق العالمية، بهدف رفع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة ، كما قد يقابله تقلب ايجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي. [1]

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسية على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظرا للميزة التي ستتمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول.

المطلب الثالث: أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية:

إن إتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تحارقها الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

(1) السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص162.

الفرع الاول: الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات. ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي: [1]

(1) عبد الرشيد ديب، **مرجع سابق**، ص ص 129-130.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم، مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، و تقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى، و من هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتوزع كالآتي: حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية، و في المطلب الثالث و الأخير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، و ذلك حسب الآتي:

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها. أولا: مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

الفرع الاول :تعريف تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا "[1]

ويعرف أيضا على أنها: " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف" .

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

(1)قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 209.

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد . بتخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها .

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا الاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيعالمداخيل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

الفرع الثاني : أسباب تحرير التجارة الخارجية:

و إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرىنحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونيةفي الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدولالنامية من خلال قروضها الشرطية Conditionalloans)

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجودعلاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الوارداتImport substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا. [1]

(1)عطا الله بن طيرش، **أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية**" ، دارسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير ، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2011/2010، ص 22.

الفرع الثالث: مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:

– تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلاتالخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

– التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليفناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.

– المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي : ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي الدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية. [1]

– أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري في غالب الأحيان.

– زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة. – تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختبارات السلع.

– تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير. – انفتاح التجارة يزيد استخداماالتكنولوجيا الجديدة.

– يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعارالعالمية. [2]

ثانيا: شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف....)، و استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

(1)قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص ص 249–250.

(2) عطا الله بن طيرش، **مرجع سابق**، ص23.

1/يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

2/أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار – تعمل في اتجاه التحرير و دعمه

3/من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود و الكية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

4/من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، و يتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.

5/يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير . [1]

تطرقنا في المطلب السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و اهم شروط نجاحها واسبابها ومزاياها .

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي: [2]

– الفرع الاول : المرحلة الأولى: (1498– 1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميوديياز "Bartholomew Diaz" (1488) و اكتشاف كريستوف كولومب Christoph Colomb لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما "Vasco de Gama " عام 1488، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

(1)قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 250–251.

(2)صدر الدين صوليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول التنمية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 76–77.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: (1763- 1883):

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عر والذي كان مركزه "إنجلترا" و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، و بالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية و الدول المستعمرة ، و التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "Standard oiltust" لجون روكفلر" John D Rockefeller" و عليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1980- الوقت الحالي):

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاحو تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على اندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها . [1]

قمنا بالتطرق في المطلب السابق إلى عدة مراحل لتحرير التجارة الخارجية .

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الآثار نستعرضها كما يلي :

الفرع الأول: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة العالمي الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدا الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه

(1)صدر الدين صوليلي، **المرجع السابق**، ص ص 77-78.

وخاصة على الدول النامية، و تزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات. [1]

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية:[2]

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة. [3]

هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي[4]

– انتحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، و بذلك تزيد معدلات البطالة. يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليفالإنتاج.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصادياتها. [5]

يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق.[6]

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية:

(1) محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 07.

(2)السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 71.

(3)محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعية ورقلة العدد: 01- 2002، ص: 22.

(4)محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

(5) محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص16.

(6)أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص2.

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي: [1]

– تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

– البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة[2]

– يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.

– إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

– زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

– ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي. . إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول. [3]

– تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهيئ للمستثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار. [4]

---

(1)عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص114.

(2)مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008، ص52.

(3)ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص59.

(4)ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 194.

– ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

– إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية. [1]

تطرقنا في المطلب السابق إلىأثار ايجابية وأخرى سلبية.

بشكل عام تطرقنا في المبحث السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وشروطها وأسبابها ومزاياها وكذلك مراحل تحرير التجارة الخارجية وكذا الآثار السلبية و الايجابية لتحرير التجارة الخارجية.

(1)أحمد فاروق غنيم، **مرجع سابق**، ص15.

خلاصة الفصل الأول:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية، اقتصادية.....) قد تحد من تطوره و توسعه

أما فيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا و أدوات التبرير موقفهم، كما دافع أنصار الحرية عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك.

بالمقابل إن انطلاقة تحرير التجارة الخارجية بدأت من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الأطراف ثم إلى مناطق حرة و اتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما أدىإلى مزيد من تحرير التجارة الخارجية.

مقدمة الفصل الثاني

إن من دواعي هذا الفصل معرفة كل ما يتعلق بالبترول و علاقته مع التجارة الخارجية ففي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى التعريف بالشركات البترولية و مختلف شركاتها المتعددة الجنسية الناشطة على الصعيد الدولي و تاريخها و تحليل سوقها العالمي الذي تنشط فيه و المتغيرات التي تؤثر فيها دون ان ننسى علاقاتها بمنظمة الاوبك التي تضمن سيرورة اعمالها الاستثمارية في دول العالم و معرفة الحواصل المشتركة فيما بينها

تمهيد:

تميزت الحياة البشرية منذ بروز شمس الحضارة الإنسانية باستهلاك نوع معين من أنواع الطاقة التي ارتقى الإنسان مع إحلال القرن العشرين الميلادي، باكتشاف النفط ومزاياه واستخداماته في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدماتية فاشتد الإقبال عليه. و مع تركز الاحتياطات النفطية في مناطق محدودة من العالم، ازدادت هذه الصراعات الدولية في السيطرة على شتى المكامن النفطية بطرق ووسائل مختلفة. جعلت العوامل الجيولوجية والسياسية والاقتصادية من النفط سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية، إن لم نقل بأنه العمود الذي ترتكز عليه أغلب الصناعات الإستراتيجية، وذلك من أجل النهوض بالجوانب الأساسية للاقتصاد وتحقيق الرفاهية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات النفطية العالمية، أغلبها أمريكية الأصل، منذ أول اكتشاف تجاري نفطي في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858 حيث عملت هذه الشركات على الاستغلال والتحكم في هذا المورد الإستراتيجي في جميع مراحله من المنبع إلى المصب وصولا إلى الصناعة البترو كيميائية، وقد سعت هذه الشركات بكل الطرق والوسائل والإمكانيات المادية والمالية لاستغلال هذه الثروة الحيوية في مجال قطاع المحروقات.

و لعل أهم هذه الشركات النفطية العالمية الأولى من حيث نشأتها نجد: شركة ستاندرادأويل أوف أوهايو، رويال دتش وشركة بريتش بتروليوم المعروفة باسم (BP) والتي سيطرت وهيمنت كليا على سوق النفط العالمي لمدة تفوق نصف قرن، إلا أن تطور النظام الرأسمالي وتغير قوى سوق النفط العالمي عبر الزمن غيرت من سيطرة وسياسة الشركات العالمية.

المبحث الأول: ماهية الشركات النفطية العالمية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشركات النفطية العالمية[1]

تعد الشركات النفطية العالمية، أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات ، ولذلك نستهل في هذا العنوان بالتعريف بالشركات المتعددة الجنسيات ثم ربطها مع تعريف شركات النفط العالمية.

الفرع الأول: التطور التاريخي للشركات النفطية العالمية

منذ نشتها إلى فترة السبعينات 1970

نجد ان الصناعة النفطية وسوقها الدولية تسيطر عليها مجموعة قليلة من الشركات الاحتكارية العالمية التي اصطلح على تسميتها تاريخيا الشقيقات السبع [*] وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها امتلكت 70% من صناعة التكرير العالمية، بالإضافة لامتلاكها على 50%من ناقلات النفط، تتواجد إدارة خمسة من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية [2]

و هي كما يلي:

1- شركةستاندرادأويل أوف نيوجرسي

2- شركة سوكوني موبيل

3- شركةستاندرادأويل أوف كاليفورنيا

4- شركة جولف

5- شركة تكساس

6- شركة رويال دتش (شيل)

7- شركة النفط البريطانية BP

---

(1)أمينة مخلفي، أثر تطور استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، التخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص ص 56-58

(*) الشقيقات الأربعة: هو مصطلح صاغه رجل الأعمال إنريكوماتيي في الخمسينات، حيث كان رئيس شركة النفط الحكومية الإيطالية إيني، وذلك ليصف شركات النفط السبعة التي شكلت " الائتلاف من أجل إيران"، وهيمنت على صناعة النفط العالمية منذ منتصف الأربعينات وحتى السبعينات.

(2)حسين فهمي، إستراتيجية، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981، ص 169-171.

بالإضافة لشركة البترول الفرنسية CFP : وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية قدرا كبيرا من رأس المال وكانت تمارس نشاطها في شمال إفريقيا وخاصة ي الجزائر عندما كانت محتلة من طرف فرنسا، ولكن حجمها يعتبر صغيرا مقارنة مع الشركات العالمية (الشقيقات الأربعة) السالفة الذكر.

و قد بلغت سيطرة هذه الشركات الثمانية سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط، وذلك حتى الخمسينات من القرن العشرين ففي سنة 1950، مثلا أنتجت هذه الشركات كل النفط الذي تم إنتاجه خارج شمال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشيوعية، وكانت درجة تحكم هذه الشركات الثمانية في المراحل المختلفة لصناعة النفط على النحو التالي الموضح في الجدول 1 التالي:

جدول رقم : 03

السنة	الشركات	احتياطي النفط	إنتاج النفط	مبيعات المنتجات النفطية	الطاقة التكريرية
1953	الشقيقات السبع + شركة CFP	%95.8	90.2%	74.3%	75.6%
1965	الشقيقات السبع + شركة CFP	-	76%	66%	58%

المصدر: محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، 1988، ص121.

و لكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات فقد تقلص نسبيا مركز شركات النفط الكبرى مع بقاء هذه الشركات مسيطرة على معظم مراحل صناعة النفط.

منذ فترة 1970-2011:

لقد برز في الفترة 1970-2011 ظهور عدة قوى جديدة كان لها تأثيرا كبيرا على السوق النفطية، ولعل من أبرز هذه القوى ظهور "منظمة الأوبك" [1] و التي كانت طرفا فاعلا في السوق النفطية وذلك من خلال سيطرتها على صناعة النط وكذا تحديد أسعار النفط، وذلك بضمها معظم الدول المنتجة والمصدرة

(1)تأسست ببغداد في سنة 1960 تضم الدول: فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، العربية السعودية، قطر، ليبيا، أندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، وأنغولا.

للنفط، وقد سيطرت مجموعة الدول أعضاء الأوبك عقب حرب أكتوبر علىالسوق العالمية للنفط، إذ تراوح نصيب من الأوبك من الصادرات البترولية حوالي 80.%

و يمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالشركات النفطية العالمية والمؤثرة على السوق العالمية للنفط المتعلقة بفترة 1970-2011، كالآتي: [1]

- استثمار الشركات النفطية العالمية في الطاقات البديلة المتجددة، بحثا عن البديل للذهب الأسود.

لكن تبقى دائما هذه الأخيرة القوة المسيطرة على السوق من حيث التكنولوجيا والصناعة النفطية والصناعة البتروكيماوية.

- ظهور عولمة ومسيرة الاندماجاتوالاستحواذات[2] في صناعة النفط العالمية: ظهرت عملية الاندماج في صناعة النفط منذ نشأتها الصناعة النفطية، التي عملت على إخفاء أسماء شركات كبيرة كانت تعد من ضمن ما كان يعرف بالشقيقات السبع SevenSisters ، والتي كان لها دور مؤثر في صناعة النفط العالمية خلال النصف الأول من القرن الماضي أما في القرن الحالي فبرزت الشركات النفطية العملاقة، نذكر أهمها: جلف اويلGulf Oil و تكساسوexaco وكلاهما اندمجتا مع شركة شيفرون Chevron، الأولى سنة 1984 والثانية سنة 2001 إضافة إلى شركة موبيل Mobil التي ذهبت إلى اكسون Exxon.

و لم يبق اليوم من الشقيقات السبع سوى أربع هي :" بي بي " ، اكسون، " شيفرون"، و "شل"، وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، بدأت موجة من الاندماجات في خضم أسعار نفط ضعيفة ومنافسة حادة من شركات النفط الوطنية وتحديدا في دول الشرق الأوسط.

(1) أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

(2) العولمة: هي ظاهرة ذات أبعاد متعددة وتنطلق من أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، وأن الشركات النفطية العالمية الدور الكبير في المساهمة لذلك، حيث تعمل (العولمة) على انفتاح الأسواق وإزالة القيود المتواجدة أما التجارة وتشجيع الاستثمار، وقد كان للعولمة تأثير كبير على السوق النفطية وذلك من خلال بروز عمليات الاندماج بين الشركات و من أبرز الاندماجات التي سادت في هذه الفترة، موبيل واكسون نتج عنهما (اكسون موبيل) أركو وأموكو نتج عنهما (أرامكو) نوتال وفينا نتج عنهما (نوتالفينا) تكساسو و شيفرون نتج عنهما (شيفرون تكساسو)

الجدول رقم: 04 يبين الدخل الصافي لشركات النفط الكبرى 1978-1984

السنوات	Bp	أكسون	جولف	موبيل	شيل	شيفرون سوكال	تكساسو
1978	444	2.768	785	1.131	1.086	1.106	853
1979	1.621	4.295	1.322	2.007	3.050	1.785	1.759
1980	1.435	5.350	1.407	200.813	2.362	2.401	2.642
1981	1.072	4.826	1.231	2.433	1.989	2.380	2.310
1982	716	4.186	900	1.213	1.993	1.377	1.281
1983	866	4.978	978	1.503	2.754	1.590	1.233
1984	1.402	5.528	--	1.268	3.648	1.534	1.071

المصدر: محمد محروس إسماعيل " اقتصاديات البترول والطاقة"، المرجع السابق، ص123.

حيث نجد بأنه في هذه الفترة بلغ الدخل الصافي لشركات النفط العالمية في الفترة المذكورة 1978-1984 حوالي 8173 مليون دولار عام 1978، ليبلغ حوالي 17757 مليون دولار سنة 1984، فهنا نلاحظ وجود زيادة نوعية في الدخل الصاف للشركات تقدر بـ 9584 مليون دولار. [1]

و في هذا السياق نعرف الشركات كما يلي:

الفرع الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات société multi national :

ظهرت أولى شركات عصرية متعددة الجنسيات في بداية القرن التاسع عشر في أوروبا [2]

تعددت واختلفت تعريفات شركات متعددة الجنسيات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان ، ونحاول إيجاز أهم أنواع التعريفات كالآتي:

(1)من إعداد الطالب، استنادا لمعطيات الجدول 2.

(2) ففي ميدان الحديد والصلب، برزت الشركة البلجيكية SA Cockerill في سنة 1815 أين وصل نصيب بعض فروعها في روسيا، كما ظهرت شركة bayer الألمانية في سنة 1863 ثم شركة nestle السويسرية في سنة 1867 وشركة solvay البلجيكية في سنة 1881، وشركة Michelin الفرنسية في 1893 وشركة uni leverالانجليزية 1890، ولقد وضح مؤسس هذه الأخيرة william lever أن أحد أسباب إنشاء شركات متعددة الجنسيات هو الهروب من عراقيل إجراءات ثقيلة في بلد الأم، مثل الرسوم الجمركية والبحث عن المصاريف الرخيصة كاليد العاملة الأولية ... وغيرها، التي تضيق على سيرورة التجارة الخارجية، نقلا عن أمينة مختلفي، ص57.

التعريف الأول: يعرف الأستاذ " توجندت" الشركات المتعددة الجنسيات بأنها " هي شركات الصناعية التي تنتج وتبيع في أكثر من دولة واحدة، حيث يقتصر هذا التعريف على صفة تعدد الجنسية كالسياحة، التسويق، النقل البحري والجوي"[1]

التعريف الثاني: هي مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطا مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل، حيث تحصل على 10% من رقم الأعمال، فتسمى مؤسس الدولة الأصلية الشركة (الأم) بينما تسمى بالمؤسسات التي توج في الدول، حيث تنشط هذه المؤسسات بالمؤسسات أو الشركات الأجنبية.

فقد تكون هذه الشركات الفرعية تحت الرقابة المالية (مشاركة مالية في رأس المال) أو تحت الرقابة التسييرية، أو مشاركة تكنولوجية. [2]

التعريف الثالث: يعرفها الأستاذ " كلاوذنز" بأنها " هي شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[3]

و بهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العامة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.

فالشركات متعددة الجنسيات، هي تلك الشركات التي تقود، فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامي دورها فأصبحت أيضا تسمى الشركات متعددة القومية، وهي في الأصل ليست مت متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة وهي جنسية الوطن الأم، إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية، وفي زمن العولمة، لعبت هذه الشركات دورا أساسا في هذا التحول وزيادة توسيع تكامل الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي.

---

(1) Denis BABUSIAUX, , Recherche et production du pétrole et du gaz , publication de l'institut francais du pérole, 2002, p p 5-6نقلا عن أمينة مخلفي ص 57.

(2)محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، 2010، ص ص 100-103، بتصرف، نقلا عن أمينة مخلفي، ص57.

(3)نفس المرجع.

تعريف شركات النفط العالمية:

نستنتج من التعريفات السابقة أن شركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط.

حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية (منذ نشأتها في النص الثاني من القرن التاسع عشر) من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج ، التكرير، النقل والتوزيع .... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية). وتعد شركة ستاندرادأويل المملوكة من طرف ركفيلر والشركة النفطية البريطانية BP والشركة الهولندية Shell أولى الشركات النفطية العالمية.

و قد تعددت الشركات العالمية في طابعها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية وطنية مستقلة التي أخذت بمرور الزمن صفة العالمية.

و مما سبق نستخلص خصائص الشركات النفطية فيما يلي:

الفرع الثالث: خصائص الشركات النفطية

تتميز الشركات النفطية العالمية عن غيرها من الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الأخرى بمجموعة من الصفات والسمات وتعد أبرز الخصائص في الآتي: [1]

1- خاصية التكامل:

إن شركات النفط العالمية هي شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية بصورة خاصة سواء كان ذلك التكامل رأسيا أو عموديا كقيامها ومزاولتها إشرافا وإدارة لمعظم مراحل الصناعة النفطية (مرحلة المنبع والمصب) أو ما كان تكاملا أفقيان وذلك في امتلاك هذه الشركات للاحتياطي النفطي خاصة أو في نشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعة النفط كصناعة الحديد والصلب – بناء السفن ...الخ.

2- خاصية الاحتكار:

وتتمثل في بروز عدد قليل ومحدود من الشركات النفطية العالمية بالاتحواذ على مجموع النشاط الاقتصادي النفطي على الصعيد المحلي والعالمي سواء أكان بصورة انفرادية (شركة نفطية واحدة) أو مجموعة من تلك الشركات الكبرى القليلة في عددها.

(1)محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص ص 119-121 - بتصرف.

3- خاصية تنوع وتوسع النشاط الاقتصادي:

طيلة فترة النصف الأول من القرن العشرين كانت الشركات النفطية تركز نشاطها الصناعي والاقتصادي في استغلال الثورة النفطية، ولكن مع أواسط القرن والعشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، بدأت هذه الشركات الاحتكارية تنوع وتوسع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي، بل امتد إلى مجالات خارج نشاطها الرئيسي، القطاع الزراعي، المصرفي، مثل: استغلال مصدر الفحم الحجري ومصدر اليورانيوم، البحث عن مصادر الطاقة الجديدة المتجددة وغير المتجددة...الخ

المطلب الثاني: مهام الشركات النفطية العالمية:

تلعب الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في مجال المحروقات وهذا يظهر من خلال : [1]

الفرع الأول: دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك:

وهو دور أصبح يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والاستمرارية لضمان تدفق النفط والمنتجات النفطية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد وبالقدر والنوع الملائمين.

الفرع الثاني: دورها كمستثمر:

إذ لا تزال بعض الدول للنفط تفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن النفط وإنتاجه، بسبب ضخامة الاستثمار المالي والعتادي، وإن كانت تلك المشاركة تتم على أسس غير تلك التي كانت سائدة في ظل عقود الامتياز التقليدية.

الفرع الثالث: دورها كبائع للتقنيات وخدماتها:

وهو دور لا يقتصر على تقديم عدة من خبراتها للعمل لحساب الدولة المصدرة للنفط بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساندة التقنية والإدارية، ويغلب أن يتم نقل التقنيات إلى الدولة المضيفة في إطار عقد خدمة.

(1)حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 56، نقلا عن أمينة مخلفي، ص 60-61.

المطلب الثالث: أهمية شركات النفط العالمية على ساحة سوق النفط

شهدت السوق النفطية العالمية منذ نشأة الصناعة النفطية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وإلى غاية القرن الحالي من سنة 2012، عدة أوضاع وتغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على قوى وحجم سوق النفط، ولعل أبرز طرف فاعل في السوق النفطية هو شركات النفط العالمية التي سيطرت وتحكمت في اقتصاديات البلدان النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير ...الخ، ولعل أهمية الشركات النفطية العالمية على ساحة سوق النفط تبرز من خلال: [1]

– تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة والمستعملة في عالمنا المعاصر.

أصبحت السلعة النفطية تشكل نسبة عالية و كبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير او الاستيراد أدت الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في انتشار ظاهرة العولمة على النطاق الدولي (الشركات العالمية هي التي تولت قيادة موجة العولمة)من خلال عمليات الاندماجات الاقتصادية التي تمت في العشرية الأخيرة من القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين 1 فقد اعتبر البعض بان هذه الاندماجات واحدة من الآثار السلبية لهذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، و البعض الآخر اعتبروها احد الايجابيات التي يمكن ان تساعد على تنمية الأسواق النفطية العالمية ، خاصة تلك الناشئة في آسيا و أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط

يمكن بان نقول ان للشركات البترولية أهمية كبيرة بالنسبة للدول المصدرة للبترول حيث تقوم بتعزيز الضعف الإنتاجي للدول النفطية كما أننا حاولنا إعطاء فكرة شاملة حولها بتعريفها منذ نشأتها حتى ان اصبحت بالشكل المعروف حاليا حتى و ان لاحضنا شيء من التسلط لبعض الشركات البترولية في بعض دول العالم غير اننا لا ننكر بعض ايجابياتها

(1) مخلفي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 51-49-48.

خاتمة الفصل الثاني

في النهاية و بعد تعرضنا فيما يخص الشركات البترولية و التي تتمثل اغلبها في الشركات المتعددة الجنسيات عرفنا تاريخ نشأتها و مختلف تعاريفها و الادوار التي تلعبها لا سيما ان لها علاقة كبيرة مع انتاجية بعض الدول و هذا تركنا ايضا ان نبحث في تحليل السوق العالمية للبترول و المساس بعديد من جوانبها دون ان ننسى إرتباطها مع منظمة الأوبك و التي تظبط آسوق العالمية للبترول و بهاذا نكون اثرينا الرصيد المعرفي لهذا الفصل و ظم كل ما له علاقة مع البحوث في بعضها البعض و معرفة اهمية كل جزء مع الآخر

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة سوناطراك

- الجزائر -

تمهيد .

تطرقنا في الفصول السابقة بشئ من التفصيل إلى التجارة الخارجية والى الجوانب النظرية لكل من : البيئة الخارجية الدولية للمؤسسات البترولية التسيير الاستراتيجي لها ، لذلك وبقصد الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي و إسقاط المادة العلمية النظرية على الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية والتعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع حوله ، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة مؤسسة اقتصادية وطنية (شركة سوناطراك –الجزائر) تعتبر قاطرة الاقتصاد الجزائري و المجمع الممول الأكبر وطنيا للتجارة الخارجية .

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سوناطراك:

يعكس هذا المدخل التطور التاريخي لسوناطراك و أهدافها ، كما يتم خلاله التعريف بمنتجات الشركة و عملائها .

المطلب الأول: التطور التاريخي لسوناطراك و أهدافها:

يعتبر دراسة التطور التاريخي لسوناطراك من الأهمية بما كان لفهم الأنشطة المتنوعة و الوحدات الفرعية المتعددة لهذه الشركة العملاقة ، و من ثم استعراض أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذا الإطار.

الفرع الأول: التطور التاريخي لسوناطراك:

بقصد التخلص من تداعيات قانون النفط الصحراوي الصادر قبل الاستقلال، و المكرس لاحتكار الشركات الفرنسية للنفط الجزائري ، أنشأت الحكومة الجزائرية باستقلالها إدارة للطاقة و المحروقات ، تضمن مراقبة و تسيير هذا القطاع ، كما تسعى لإنهاء السياسة النفطية السائدة ، و من أجل دعم هذه الإدارة صدر المرسوم التنفيذي رقم: 491/ 63 الصادر في:

31/ 12 /1963 ، المقرر لإنشاء الشركة الوطنية النقل و تسويق المحروقات (SONATRACH) . (*)

و انطلاقا من الاتفاق الجزائري– الفرنسي الناتج عن مفاوضات 1964 لتنظيم قطاع المحروقات و تطوير الصناعة الجزائرية ، تم استبدال قانون النفط الصحراوي باتفاق شراكة يضمن مساهمة سوناطراك بمختلف الموارد في مجال نقل و تسويق المحروقات عبر كل مراحل هذه الصناعة بالجزائر، و ينهى احتكار الشركات الفرنسية الها. لينتقل هذا الدور انطلاقا من القرار رقم: 292 / 66 الصادر بتاريخ: 1966 / 09 / 22 من النقل و التسويق إلى شركة وطنية للبحث ، إنتاج ، نقل ، تحويل ، و تسويق المحروقات.

(*) Societé Nationale pour trnasport et commercialisation des hydrocarbures.

أما في 1971 / 02 / 24 تم تأميم قطاع المحروقات من طرف السلطة العمومية الجزائرية ، فأصبحت سوناطراك بذلك يد هذه السلطة على القطاع . و في 1981 أعيد هيكلتها تبعا للتطورات الحاصلة لاسيما الاقتصادية منها، بإنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية.

وقد توالت التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى أصبحت شركة بالمنظور القانوني مجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني و الدولي (105 مؤسسة على المستوى الوطني و 49 على المستوى الدولي) ، حاضرة في العديد من الدول ، من اهمها: البيرو، انكلترا ، اسبانيا ، ايطاليا، مالى ، النيجر ، مصر ، و ليبيا . [1]

كما يقدر حجم عمالة مجمع سوناطراك بحوالي 120 ألفا ، و يحتل الصدارة عالميا من خلال كونه : [2]

- أول شركة نفطية و غازية في أفريقيا.
- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط.
- ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع (GPL).
- رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع (GNL).
- خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- سادس شركة عالميا من حيث احتياطات و إنتاج الغاز الطبيعي.
- في المرتبة الثانية عشرة عالميا كشركة بترولية ، و الخامسة و العشرون من حيث عدد الموظفين. إلا أن مهامها استمرت ، كما يلي:

- تلبية احتياجات السوق الجزائرية للمحروقات، خاصة الغاز الطبيعي الذي يعتبر من أولوياتها. - تموين السوق العالمية بالمحروقات السائلة و الغازية و الطاقة عامة.

---

(1) SONATRACH: SONATRACH an integrated oil and GAS Company, BAOSEM;, Alger, 2013:08.

(2) سوناطراك التعريف بالمؤسسة، متاح ف:
http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref-html.
تاريخ الزيارة: 2015/02/01.

– ضمان تنمية صناعة المحروقات (شرط استمراريتها).

تعبر شركة سوناطراك عن نموذج نجاح جزائري على المستوى العالمي يستوجب الدراسة بما تحققه من انجازات و إمكانيات تضعها في صدارة مجال نشاطها، و لذلك فسنتطرق خلال هذا المبحث إلى إطار عام يوضع التطور التاريخي لهذه الشركة و أهدافها ، فالتعريف بأهم منتجاتها و عملائها ، ثم دراسة هيكلها التنظيمي.

الفرع الثاني: أهداف سوناطراك:

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها:

أ– الإبقاء على نمو سوناطراك و تعزيز قيادتها في الجزائر و إفريقيا، و مكانتها بين قادة الصناعة و التجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة و الغازية.

ب– الإسراع و الإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات الجديد (05/07) للتقدم إلى المعايير العالمية.

– التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة و متطورة لبلد نفطي و غازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، و خلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

– الاستمرار في جعل أنشطة المنبع (AMONT) أساس تقدم سوناطراك، و محور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر و تدعيم نشاطها في الخارج.

– تنويع أنشطة المصب (AVAL) و رفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر و خارجها.

– الاستمرار في التحكم و تخفيض التكاليف لضمان البقاء : الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا ، و قائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورو متوسطية ، و في الصدارة العالمية.

الفرع الثالث: التعريف بمنتجات سوناطراك و عملائها

تتميز سوناطراك بكونها مجمع طاقوي له العديد من المنتجات التي يتم تسويقها وطنيا و دوليا ، مما يستوجب في هذا الإطار التعريف بأهم بمنتجات هذا المجمع ، و بأسواق هذه المنتجات .

- التعريف بمنتجات سوناطراك :

السوناطراك مجموعة من المنتجات تتنوع ما بين المحروقات [*] و مشتقاتها، كهرباء و اتصالات، مياه البحر المحلاة ، خدمات مالية و بيئية ، و منتجات منجمية ، إلا أنها تركز على المحروقات كمنتجات رئيسية و أساس نشاطها ، و التي تتمثل فيما يلي:

- النفط (البترول): كلمة النفط هي فارسية الأصل (نافاتا) تعني القابلية للسريان. أما كلمة البترول (PETROLEUM) فهي لاتينية الأصل تتألف من مقطعين، هما PETR و تعني الصخر، و OLEUM التي تعني زيت ، و بذلك تعني في مجملها (البترول) زيت الصخر [1]

يتكون النفط عبر مراحل متتالية بصورة تدريجية بطيئة ، ففي أولى مراحله تتحول البقايا العضوية عبر ملايين السنيين بفعل مستوى الضغط و الحرارة التي تنشط البكتيريا المساعدة على تحليلها إلى ما يعرف بالكيروجين[**]، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير التام ، و يبدأ هذا الأخير في التكون بتحول الكيروجين إلى أسفلت (أردء أنواع النفط لأنه أقلها نضجا) الذي يتحول بدوره إلى النفط الثقيل ثم الخفيف و تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه، و يتسرب النفط من خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل و الجير بها، ليتجمع في النطاقات المعروفة " بمصايد النفط " ، و تتحدد درجة جودته من خلال معياري (ثقله أو خفته | مرارته أو حلاوته) ، حيث يتحدد معيار الثقل أو الخفة تبعا لكثافته ، أما معيار المرارة أو الحلاوة فتبعا لكمية عنصر الكبريت فيه ، فأجودها الخفيف الحلو (قليل الكبريت). و للنفط أكثر من 150 نوعا ، و يدخل في إنتاج أكثر من 400 ألف منتوج.

- الغاز الطبيعي بعد تكون النفط الخفيف تزداد درجة خفته تبعا لاستمرار توافر الظروف السابقة الذكر إلى أن يتحول إلى غاز طبيعي ، يكون إما مصاحبا للنفط في مصايده ، و إما يكون في مصايد نفطية تم تحولها كليا إلى غاز طبيعي . [2]

(*) سميت المحروقات Hydrocarbures بذلك لاحتوائها على عنصري الهيدروجين والكربون.

(1)محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول) ، دار المعرفة، الإسكندرية، 2001، ص71.

(**)إذا سخنت مادة الكيروجين في درجة حرارة 900 درجة فهرنهايت ينتج عنه نفطا ثقيلا.

(2)المرجع السابق، ص74.

1- مراحل الإنتاج: تمر عملية إنتاج المحروقات بالمراحل التالية:

- التنقيب: و تتم من خلال:

- الكشف الجيولوجي: عند البحث عن النفط في منطقة ما يجري أولا الكشف الجيولوجي، لمعرفة مدى مساعدة الظروف التي كانت سائدة خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة على تكوينه ، و تتم هذه المرحلة عن طريق رسم خريطة للصخور، ليجري بعد ذلك البحث عن التكوينات الأرضية التي يحتمل أن يتجمع فيها.

- الكشف الجيوفيزيقي: إذا تعذر استخدام الكشف الجيولوجي لرسم خريطة تفصيلية للتكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض تستخدم طريقة الكشف الجيوفيزيقي والتي تشمل:

- طريقة قياس الجاذبية: عن طريق أجهزة خاصة لقياس الاختلافات في قوة الجاذبية.

- طريقة قياس المغناطيسية: عن طريق تحديد الخواص المغناطيسية لكل نوع من الصخور.

- طريقة قياس الاهتزازات: بإحداث هزات أرضية اصطناعية و تحديد عن طريق أجهزة خاصة طبيعية المكونات الأرضية تبعا لرصد هذه الاهتزازات.

- الحفر: و هي المرحلة الثانية بعد التنقيب ، حيث أنه رغم تعدد طرق التنقيب عن النفط و تطورها إلا أنه لا يمكن إثبات وجوده إلا بعملية الحفر و الوصول إلى مصايده ، ليحدد بعد ذلك جدوى هذا البئر تبعا للتكنولوجيا المتاحة و كميات النفط أو الغاز بهذه المصايد ، و عمقها ، و السعر الحالي له.

- الاستخراج : و هي المرحلة النهائية لإنتاج المحروقات الخامة ، و يتم الاستخراج عن طريق التدفق الذاتي للآبار انطلاقا من الضغط المتوافر، أو عن طريق مضخات تساعد على استخراجه ، ليتم نقله عادة عبر الأنابيب إلى العملاء مباشرة (بالنسبة للغاز الطبيعي أو إلى موانئ ليتم نقله إلى العملاء أو تخزينه (بالنسبة للنفط)، أو يتم نقله عبر هاته الأنابيب إلى معامل التكرير و الفصل إذا كان نفطا، و إلى مركبات التمييع عادة إذا كان غازا طبيعيا.

- معالجة المحروقات الخامة: تختلف معالجة النفط عن الغاز الطبيعي ، حيث أنه يمكن معالجة كل منهما عامة كما يلي:

- **معالجة النفط** : يتم معالجة النفط عن طريق تكريره بما يعرف بنظام التقطير، فبعد فصل عنصري الماء و الأملاح من النفط الخام ، تتم المعالجة بالحرارة للمزيج المتبقي ليترسب كل نوع من المشتقات تبعا لدرجة الحرارة المتعرض إليها، و يتحصل بذلك على المشتقات ، التي تختلف بنسبها من نفط لأخر، فمثلا برميل النفط الجزائري صحاري البلند (الخفيف – الحلو) يمكن أن يشتق منه بعد تكريره: [1]

- نافتا: 34 %
- مازوت: 25%
- رزيديس: 25 %
- كيروسين: 12 %
- غاز البترول المميع: 04 %

تساهم كل من هذه المشتقات في صناعات أخرى كمواد أولية مثل صناعة لبتروكيماويات ، أو كوقود بعد إعادة تحسينها.

- **معالجة الغاز الطبيعي:** من أهم أساليب معالجة الغاز الطبيعي هي عملية تمييعه وذلك لتسهيل نقله في خزانات (عن طريق بارجات النقل ، الشاحنات) ، في حين الغاز بصورته الطبيعية لا يمكن تخزينه أو نقله بغير الأنابيب، وتتم عملية التمييع عن طريق آلية خفض درجة حرارته إلى ما دون الصفر بعشرات الدرجات الفهرنهايتية ، كما يمكن أن يعالج أيضا بفصل مشتقات غازية لا سيما في المصاحب للنفط.

2- إنتاج سوناطراك من المحروقات: تنتج سوناطراك إضافة إلى المحروقات الخامة (النفط و الغاز) تشكيلة متنوعة من مشتقات المحروقات الخامة، حيث يمكن توضيح بصفة عامة إنتاج سوناطراك من خلال سنة 2013 كما يلي: [2]

(1) Sonatrach- activité commerialisation : SAFARA Blend, Publications périodique, décember 2004, p 06.

(2) Sonatrach: Rapport Annuel 2013, BAOSEM, ALGER, 2014, pp: 15-26

- النفط الخام: (49,4). مليون طن مكافئ للبترول [*] (لسوناطراك طاقة إنتاجية تقدر ب :.1.4 مليون برميل يوميا

- المكثفات : 6.6 مليون طن مكافئ للبترول.

- الغاز الطبيعي: 127.2 مليار م3

- الغاز الطبيعي المميع (25 :(GNL مليون م3

- غاز البترول المميع 7.3GPL مليون طن مكافئ للبترول.

- منتجات مكررة: 23 . 8 مليون طن مكافئ للبترول.

- **عملاء سوناطراك:**

يتنوع عملاء سوناطراك لتنوع أنشطتها و منتجاتها، إلا أنها تركز على عملاء منتجاتها الرئيسية (المحروقات)، و تقسمهم ما بين السوق الوطنية و السوق الدولية، لذلك فهم يتوزعون على المستويين التاليين:

1- السوق الوطنية: تعطي سوناطراك لتلبية طلب السوق الوطنية الأولوية لا سيما في الغاز الطبيعي ، حيث وجهت خلال سنة 2013 إليها ما يلي: [1]

- نفط خام: 330 ألف طن مكافئ للبترول.

- الغاز الطبيعي: 33376 مليون سم^3

- غاز البترول المميع: 1.9 مليون طن مكافئ للبترول.

- منتجات مكررة : 10 , 15 مليون طن مكافئ للبترول.

2- السوق الدولية: تسعي سوناطراك إلى تلبية حاجيات السوق الدولية من المحروقات الخامة و مشتقاتها حيث صدرت في 2013 ما قيمته 63.5 مليار دولار أمريكي ، من خلال: [2]

(*) 1 طن مكافئ للبترول، 7.3 برميل (1 برميل = 159 لتر)

(1).SONATRACH : Rapport Annuel 2013 op, p29.

(2) SONATRACH : Rapport Annuel 2013 op, p29

- 28.4 مليون طن متري من النفط الخام صدرت إلى مختلف القارات.
- 5.4 مليون طن مكافئ للبترول من المكثفات.-
- 32.7 مليار سم من الغاز الطبيعي.
- 4. 24 مليون م من الغاز الطبيعي المميع.
- 3. 5 مليون طن مكافئ للبترول من غاز البترول المميع.
- 12.8 مليون طن مكافئ للبترول منتجات مكررة.

و تتوزع صادرات محروقات سوناطراك جغرافيا كما يلي: (1)

- أوروبا : 69%.
- أمريكا : 17%
- آسيا و أوقيانيا : 10%
- إفريقيا (تونس ، المغرب ، مصر) : 4 %

المطلب الثاني: الإدارة العامة لمجمع سوناطراك

تتم دراسة الهيكل التنظيمي الإداري لمجمع سوناطراك انطلاقا من التطرق إلى تنظيم المجمع العام، ثم استعراض الهيكل التنظيمي له و شرحه.

الفرع الاول : التنظيم العام لمجمع سوناطراك:

و هو يعكس أهم الهيئات العليا بالمجمع، والمتمثلة فيما يلي:

أ- الجمعية العامة في مجلس الإدارة:

هما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة و الإستراتيجية للمجمع، لها اجتماعات دورية منتظمة

و أخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة ، يمكن توضيحها كما يلي:

(1) Ministere de l'énergie: Bilan des Réalisation du secteur de L'énergie et des Mines Année 2013, BAOSEM , ALGER, 2014, p27.

الجمعية العامة: و هي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع و أقواها سلطة ، تتكون من أربعة 04 أعضاء و رئيسا، هم :

- وزير الطاقة (رئيسا)
- وزير المالية (عضوا)
- محافظ بنك الجزائر (عضوا)
- مندوب التخطيط (عضوا)
- ممثل رئاسة الجمهورية (عضوا)
- **مجلس الإدارة:** و هي الهيئة الثانية من حيث السلطة ، يتم على مستواها اتخاذ القرارات، و تحديد التوجهات انطلاقا من توجيهات الجمعية العامة، و يتكون هذا المجلس من 12 عضوا و رئيسا، هم:
- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك
- ممثلان لوزارة المالية (عضوان)
- ممثل لبنك الجزائر (عضوا)
- ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمحروقات (عضوان)
- شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات (عادة الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز) و يكون من خارج المجمع (عضوا)
- أربع ممثلين لمجمع سوناطراك (أعضاء)
- ممثلان لعمال المجمع (عضوان)

الفرع الثاني: الهيئة التنفيذية لمجمع سوناطراك

1- الأهمية التنفيذية لمجمع سوناطراك

هو الهيئة التنفيذية للمجمع ، يضطلع بدور التسيير المباشر، و يرفع تقاريره إلى كلا من مجلس الإدارة و الجمعية العامة ، حيث يتكون هذا المجلس من:

- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع (AMONT)
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عبر الأنابيب (TRC)
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب (AVAL)
- نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية (COM)
- المدير التنفيذي للمالية
- المدير التنفيذي للفروع و المساهمات
- المدير التنفيذي للإستراتيجية، التخطيط والاقتصاد
- المدير التنفيذي للشؤون القانونية
- المدير التنفيذي للشراكات
- المدير التنفيذي للموارد البشرية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك و شرحه:

و يتم التطرق إلى ذلك من خلال :

الفرع الاول :الهيكل التنظيمي لسوناطراك :

وقع الرئيس المدير العام يوم 10 جانفي 2011 القرار: أ- 001 (ر- 25) المتضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنية الكبرى لسوناطراك و المعتمد من قبل مجلس الإدارة في 04 جانفي 2011 ، و ذلك في إطار تطوير قيادة نشاطات المجمع سواءا من حيث تكييف إستراتجية التنمية مع المستجدات الوطنية و الدولية و ذلك بصفة ديناميكية مستمرة ، أو من حيث تعزيز التنسيق بين مجمل النشاطات و موارد الشركة. ، يوضح هذا الهيكل بالشكل التالي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

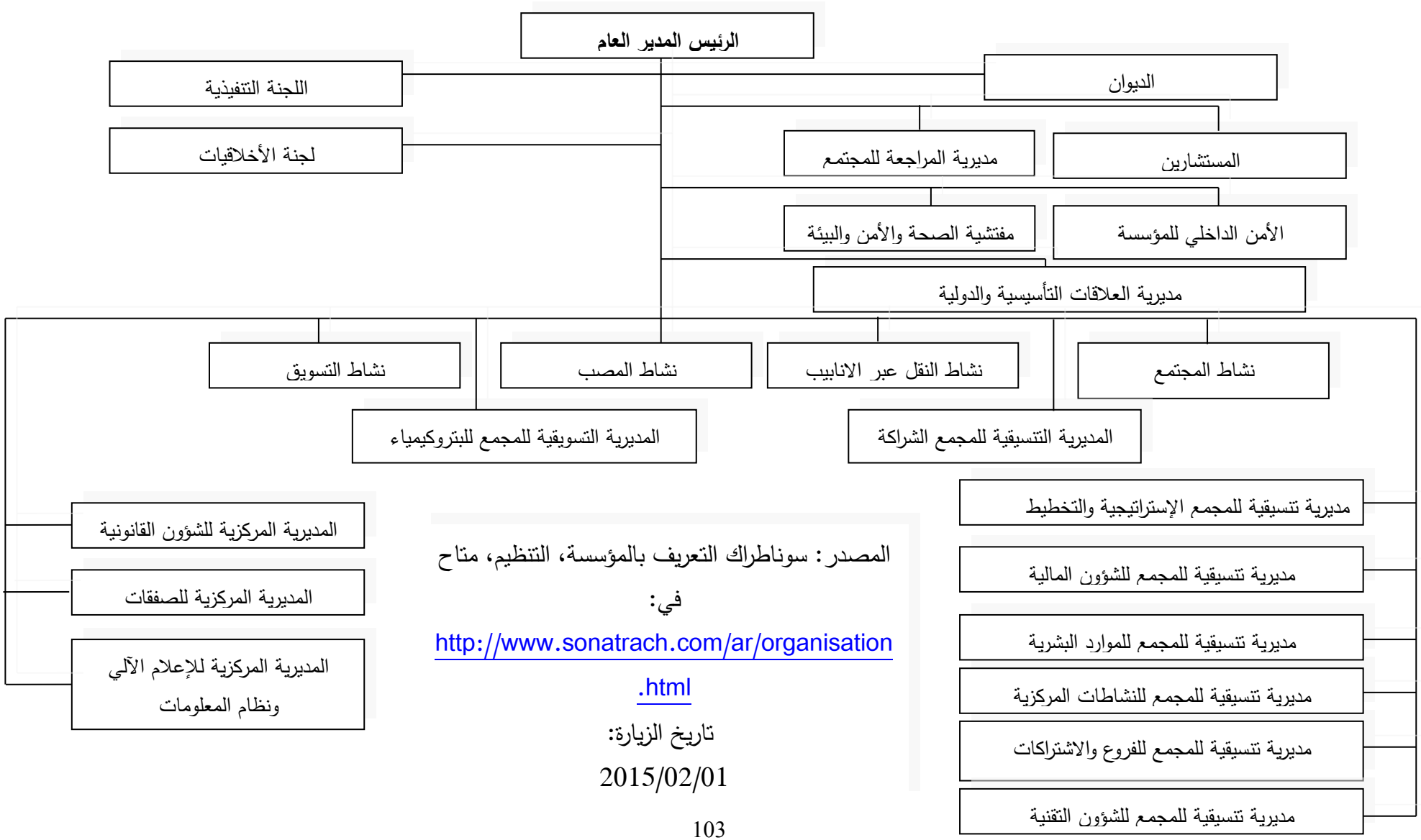

المصدر: سوناطراك التعريف بالمؤسسة، التنظيم، متاح في:

http://www.sonatrach.com/ar/organisation.html

تاريخ الزيارة:

2015/02/01

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك:

الهيكل التنظيمي لسوناطراك هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و العلاقات بالمجمع، و التي هي كما يلي:

– الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة تنفيذية بالمجمع، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

– الديوان: له دور التسيير الإداري للمجمع، و متابعة مختلف الشؤون الإدارية.

– اللجنة التنفيذية: و هي لجنة تضطلع بتسيير المجمع ، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة ، و إلى الجمعية العامة إذا لزم الأمر.

– لجنة الأخلاقيات: مكلفة بالسهر على احترام أحكام قانون الأخلاقيات و تعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في المؤسسة.

– مديرية المراجعة للمجمع: تقوم بدور المراجعة الداخلية للمجمع بمختلف الأنشطة و المستويات.

و المستشارين: لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات ، و تيسير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على المجمع.

– الأمن الداخلي للمؤسسة: له دور متابعة و تسيير الأمن داخل المجمع، سواء الموفر ذاتيا، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة.

– مفتشية الصحة و الأمن و البيئة : تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة و أمن الأفراد داخل المجمع و خارجه، و كذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة و المستويات و مراقبتها.

– مديرية العلاقات التأسيسية و الدولية : تشرف على مختلف العلاقات التأسيسية و الدولية التي يقوم بها المجمع.

– نشاط المنبع : (AMONT) يشمل جميع الأنشطة التي تؤدي و تساعد على استخراج المحروقات الخامة ، من البحث و التنقيب إلى صيانة الآبار و استخراج النفط . و قد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية و شبه النفطية (SPP) ، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى ، أهمها:

1- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) ، و التي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

2- المؤسسة الوطنية للحفر(ENAFOR)، و التي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.

3- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) ، و التي ترجع ملكيتها أيضا كليا للمجمع.

4- المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء (ENGCB) ، و التي تمتلكها سوناطراك كليا.

- نشاط النقل عبر الأنابيب :(TRC) يشمل الأنشطة التي تعمل و تساعد على ضمان نقل منتجات المجمع عبر الأنابيب، و قد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمار و المساهمة (SIP) ، و التي تضم بدورها حصص مجمع سوناطراك بمجموعة من المؤسسات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، و من أهم مكونات هذه المحفظة:

1- شركة نقل المحروقات (STH) ، حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60 %

2- الشركة الجزائرية لانجاز المشاريع الصناعية (SARPI)، حيث تمتلك سوناطراك 50 % منها.

- نشاط المصب (AVAL): و يشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات و تحويلها، وقد جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للتكرير و كيمياء المحروقات (RCH) ، و التي تضم حصص المجمع في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، و التي من أهمها:

1- المؤسسة الوطنية لتكرير النفط (NAFTEC) ، و التي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

2 - المؤسسة الوطنية للبتر وكيمياويات (ENIP)، و التي تمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %.

- نشاط التسويق : و يشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات مجمع سوناطراك ، و التي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات (SVH) ، هذه الأخيرة التي تضم حصص المجمع في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة ، و بين الشراكة مع مؤسسات أخرى ، و تتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

1- المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات النفطية (NAFTAL) ، و التي يمتلكها المجمع بالكامل.

2- مؤسسة النقل البحري (HYPROC) ، و التي يمتلكها المجمع كليا.

3- شركة تجهيز و تسويق الغازات الصناعية (COGIZ)، و التي ترجع ملكيتها بالكامل للمجمع.

4- الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)، و التي يمتلك مجمع سوناطراك حصة 50 % منها.

5- الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة (NEAL)، و التي ترجع ملكية 45 % منها للمجمع.

س- المديرية التنسيقية للمجمع للشراكة : تهتم بمتابعة أنشطة المشاركات، في أنشطة المنبع بمراعاة المسائل العملية، الإستراتجية و المالية لسوناطراك .

ع- المديرية التنسيقية للمجمع للبيروكيمياء : تهتم بمتابعة أنشطة البيتروكيماويات .

المديرية التنسيقية للمجمع الإستراتيجية ، التخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة و اختيار إستراتيجية المجمع بالتنسيق مع مختلف الأنشطة ، كما تعمل على تقييم مشاريعه و صياغة سياساته العامة.

- المديرية التنسيقية للمجمع للشؤون المالية: و هي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية للمجمع.

- المديرية التنسيقية للمجمع للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات و الإستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالمجمع و متابعتها.

- المديرية التنسيقية للمجمع للأنشطة المركزية : تشرف على مختلف الأنشطة التابعة إلى المديرية العامة مباشرة .

- المديرية التنسيقية للمجمع للفروع و المساهمات: تعمل على ضمان التنسيق، المتابعة و مراقبة ميزانية الفروع و المشاركات في الجزائر و في الخارج ، كما تسهر على تسجيل أهداف الميزانية في إطار إستراتجية و سوناطراك و لاسيما في الجوانب الإستراتجية ، التخطيط ، المالية ، الموارد البشرية ، الشؤون القانونية التدقيق.

- المديرية التنسيقية للمجمع التقنية : تعمل على توحيد و تنسيق جميع موارد الشركة و كذا جعلها مركز تفوق و تؤهلها للتحكم بالتكنولوجيات ، تطوير الخبرة و البحث و التنمية .

– المديرية المركزية للشؤون القانونية : لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على المجمع ، لتقوم بكشفها و توضيحها لمختلف المستويات و الأنشطة ، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة و المستويات ، و متابعة ذلك.

– المديرية المركزية لصفقات: تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بصفقات المجمع.

– المديرية المركزية للإعلام الآلي و نظام المعلومات : تشرف على تسهيل الاتصال داخل المجمع و تبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة و المستويات، و كذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية و التقنية.

المبحث الثاني: تحليل البيئة الخارجية الدولية لسوناطراك:

تعتبر صناعة المحروقات من الصناعات شديدة التأثر بالتغيرات الدولية ، سواء كانت خارجية عامة أو خاصة ، لذلك فسيتم تحليل البيئة الخارجية الدولية لمجمع سوناطراك انطلاقا من جمع البيانات و المعلومات حول اهم العوامل الرئيسية المؤثرة عليه بالاعتماد على مدخل الجمع من الداخل إلى الخارج ، و بالتالي جمع البيانات و المعلومات حول العوامل البيئية الخارجية التي لها درجة تأثير عالية على المجمع و أنشطته ، ثم تشخيص أهم الفرص و التهديدات.

المطلب الأول: تحليل البيئة الخارجية الدولية لسونا طراك :

يتم تحليل هذه البيئة الخارجية عن طريق تحليل مجموعة من العوامل على المستوى الدولي التي لها تأثير عال على قطاع المجمع.

الفرع الأول: تحليل العوامل السياسية: تعتبر المحروقات من السلع الدولية الإستراتيجية التي تتأثر بالمتغيرات السياسية على المستوى الدولي ، سواءا كان هذا التأثير على حجم و اتجاه الاستثمارات ، أو على مستوى الاسعار و من ثم حركة الصادرات و الواردات ، و بالتالي على الاستهلاك المحلي و العالمي من هذه السلع . وعليه فان مجمع سوناطراك – في ظل حساسية نشاطه الرئيسي (المحروقات) للتغيرات السياسية الدولية يتأثر بهذا النوع من التغيرات الحالية و المستقبلية.

الجدول رقم 07: تشخيص أهم الفرص والتهديدات السياسية

البيانات	معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات	الفرص	التهديدات
التوتر الأمني والسياسي في العراق وسوريا وانعكاساته على الخليج العربي	هذا التوتر يضع منطقة تمثل 60% من احتياطي العالم النفطي تحت التهديد، والذي يمكن الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا من ملئ الفراغ وتحقيق امتيازات في مجال	– استمرار التوترات في هذه المنطقة يمكن أن يدفع أسعار النفط نحو الارتفاع مستقبلا.	– تضاؤل فرص الاستثمار بهذه المنطقة المهمة والحيوية. – غموض في السوق النفطية مستقبلا

	المحروقات، ولعب دور رئيسي في السياسات النفطية الدولية وبالتالي إضعاف دور الأوبك فيها.		
عدم الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا	هذا التدهور السياسي والأمني سوف يضع منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل في حالة توتر أمني شديد، خاصة بعد حادثة تيقنتورين – عين أمناس بالجزائر في جانفي 2013، وكذلك سيمكن هذا الوضع الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا من تحقيق امتيازات و لعب أدوار في هذا البلد النفطي والغازي لتؤثر على الأوبط والسياسات النفطية العالمية.	– إمكانية ارتفاع الأعار في المستقبل.	– خطورة الاستثمار في هذا البلد الذي ترتبط به سوناطراك باتفاقيات شراكة. – زيادة الغموض في السوق النفطية
التوتر الامريكي – الإيراني	تهديد منطقة تمثل 60% من احتياط العالم النفطي، وأكبر الدول إنتاجا على المستوى العالمي، ووضع ممر 40% من صادرات العالم النفطية تحت احتمال خطر التصعيد وحالة اللاستقرار سياسيا.	– استمارر التوترات في هذه المنطقة سيدعم الأسعار مستقبلا – بحث الشركات النفطية العالمية عن مناطق أقل خطرا لاستثمارتها تكون الجزائر أهمها.	– تضاعف مخاطر الاستمثار في هذه المنطقة في ظل صراع النفوذ
التوتر الأمريكي – الروسي	يرفع من إمكانية التوتر المستقبلي بين روسيا وهذه الدول، لا سيما أوكرانيا ممر الغاز الروسي لاوروبا.	– يسدعم أسعار النفط (ما يؤثر أيضا على أسعار الغاز)	

		– سيجعل أوروبا تتجه نحو دول غازية أكثر استقرارا وأمنا للطاقة منها الجزائر الأقرب جغرافيا.	

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: تحليل العوامل الاقتصادية: لعبت المتغيرات الاقتصادية الدولية دورا هاما و مؤثرا في الطلب على المحروقات إيجابا أو سلبا ، حيت يعتبر مؤشر النمو الاقتصاد العالمي الحالي و المتوقع مستقبلا من أهم المؤشرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات الاقتصادية و لاسيما ذات النشاط الدولي، لذلك نوضح هذا المؤشر فيما يلي:

الجدول رقم08 : معدل النمو الاقتصادي الدولي السنوي المتوقع خلال المدى القريب (2014-2019) والمدى الطويل (2014-2040)

	2019-2014	2040-2014
دول منظمة OECD	2.1	2.1
أمريكا اللاتينية	2.9	3.1
الشرق الأوسط وإفريقيا	3.6	3.3
الهند	6.6	5.9
الصين	7.1	5.7
باقي دول آسيا	1.2	3.5
دول أوبك	3.7	3.4
الدول النامية	5.3	4.7
روسيا	2.1	2.3
دول أوراسيا	2.5	2.5
الاقتصاد العالمي ككل	3.6	3.5

3.5 Source: OPEC : 2014 World Oil Outlook , OPEC Secretariat , 2014, P: 171.

يعبر الجدول السابق السيناريو المطروح من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) للنمو الاقتصادي لأهم التكتلات الدولية و الدول المؤثرة في الساحة الاقتصادية العالمية ، و كذلك بالنسبة إلى إجمالي الاقتصاد العالمي ، حيث يتضح من خلال هذا الجدول أن هذا السيناريو و بالرغم من حالة اللايقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي إلا أنه كان تفاؤليا متوقعا لنمو اقتصادي سنوي ايجابي خلال المديين المتوسط و الطويل بمعدل : الكل التكتلات الدولية و الدول المؤثرة في الساحة الاقتصادية الدولية ، فيتوقع نمو الاقتصاد العالمي3 . 6 % سنويا في المدى المتوسط (2014 – 2019) و بمعدل نمو 3. 5 % سنويا في المدى الطويل 2014 – 2040) استجابة للنمو الديمغرافي العالمي و كذلك للاتجاهات الإنتاجية العالمية.

و مما سبق انه على المديين المتوسط سيبقى معدل نمو الاقتصاد العالمي ايجابي باستمرار وبالتالي سينعكس ذلك إيجابا على الأنشطة الاقتصادية وقطاعاتها خاصة المحروقات/ وعليه يمكن تشخيص فرصة استمرارية زيادة الطلب العالمي لى المحروقات في المديين المتوسط والطويل.

الفرع الثالث: تحليل العوامل التشريعية والتنظيمية الدولية: تعتبر الاتفاقيات والمعاهادات الايكولوجية هي الأبرز تأثيرا على المجمع وأنشطته، حيث يعتبر بروتوكول كيوتو الموقع عليه باليابان سنة 1997 من أبرز الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، والتي تنص على أن أحد الانبعاثات يكون بدفع الدول الموقعة على الاتفاقية إذا تجاوزت الحد المسموح من انبعاثات ثاني أكسيد الكبرون إلى الدول التي لها انبعاثات أقل مما هو متفق عليه، فهي كضريبة تدفع على الانباعثات الزائدة عن الحد المتفق عليه، ومنحت هذه الاتفاقية للدول النامية فترة سماح حتى سنة 2012، ولاجل تخفيض الانبعاثات وفقا لهذه الاتفاقية تم وضع أهداف دولية للتخفيض، يتضح أهمها فيما يلي:

جدول رقم09 : خطة خفض الانبعاثات في الدول الكبرى والأهداف المستقبلية

أهداف خفض غازات الاحتباس الحراري	على المدى القريب (في حدود 2020)	على المدى البعيد (آفاق 2050)
تقرير التنمية البشرية المستدامة (انبعاثات الدول المتقدمة)	30%	80% على الأقل
الدول	ما بعد كيوتو	
الاتحاد الأوروبي	20% فردي 30% جماعي	60-80% بالاتفاق الدولي
فرنسا		75%
ألمانيا	40%	
ايطاليا		
السويد	2.5%	
المملكة المتحدة	26-32%	60%
النرويج	30% قبل سنة 2030	100%
أستراليا		
كندا	20% بالنبة لسنة 2006	60-80 % بالنسبة 2006
اليابان		50%
الولايات المتحدة الأمريكية		
المبادرة الامريكية غازات الاحتباس الحراراي	10% تحت مستويات 2002-2004 حتى سنة 2019	
القانوني الأمريكي لسلامة المناخ	2% سنويا تخفيض من سنة 2011 على 2020	80% أقل من مستويات سنة 2000

المصدر: وائل فوزي عبد الباسط، الأبعاد الاقتصادية والبيئية لظاهرة الحراري في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد، غير منشورة، كلية الإدارة، جامعة عين شمس، كلية الإدارة، جامعة عين شمس، مصر، 2009-2010، ص25.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن المسار العام للدول الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية يتجه مستقبلا نحو المزيد من التخفيضات لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، و التي من أهمها الاتحاد الأوربي الذي يساهم كتكتل بحوالي 15% من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم و المطلوب منه في ظل برتوكول كيوتو تخفيض انبعاثاته بنسبة 8% تحت مستويات سنة 1990 ، حيث ألزم نفسه بتخفيض غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20% على الأقل بحلول سنة 2020 و بنسبة ما بين 60- 80 % في آفاق سنة 2050.

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر الدول تلويثا للعالم و لم توقع على معاهدة كيوتو العالمية للحد من الانبعاثات العالمية التي نصت على ضرورة تخفيضها للانبعاثات بنسبة 7% ، إلا أنها من أكثر الدول اهتماما بالمشاكل البيئية المحلية من خلال سين العديد من القوانين المحلية المتعلقة بالمحافظة على الوت و الموجهة لسلوك الأفراد والمؤسسات نحو العمل على تخفيض التلوث و الانبعاثات وفقا لنسب مستهدفة ، تجسدها بمجموعة من الحوافز و الضرائب للحد من التلوث سواء على مستوى الولايات المتحدة ككل أو على المستوى الفيدرالي كضريبة الإنتاج و ضريبة الانبعاثات.

و مما سبق يمكن أن نشخص الفرص والتهديدات كما يلي:

الجدول 10 : تشخيص اهم الفرص والتهديدات التشريعية والتنظيمية

البيانات	معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات	الفرص	التهديدات
اتفاقية كيوتو	تنشئ هذه الاتفاقية سوق المبادلات الايكولوجية، يسري تطبيقها على الدول النامية بما فيها الجزائر بدءا من سنة 2012، كما أن هذه		- ضغوطات قانونية على الجزائر للالتزام بهذه الاتفاقية تنعكس على التشريعات والتنظيمات الوطنية - فرض المزيد من القيود على

	الأهداف الدولية لتخفيض الانبعاثات ستكون مجسدة عمليا بحوافز وحواجز.		الاستثمار الدولي.

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تحليل البيئة الخارجية الدولية الخاصة السوناطراك :

و يتم تحليل هذه البيئة عن طريق تحليل مجموعة من العوامل الدولية التي لها تأثير مباشر على المجمع وأنشطته ، و التي من أهمها:

الفرع الأول:تحليل سوق المحروقات الدولية: يعتبر العرض و الطلب من أهم الأدوات المؤثرة في سوق المحروقات الدولية ، و عليه سنقوم بتحليل هاتين الآليتين كما يلي:

أ- تحليل الطلب على المحروقات: يعتبر الطلب العالمي على المحروقات و اتجاهاته من أهم المؤشرات التي تؤثر مباشرة على القطاع ككل و على قرارات واستراتيجيات مؤسسات هذا القطاع ، لذلك ستبدأ تحليلنا هذا بتحليل الاتجاهات المستقبلية لهذا الطلب.

* الطلب على النفط : يتضح اتجاهات هذا الطلب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور الطلب الدولي على النفط حتى آفاق 2040

	2013	2015	2020	2025	2030	2035	2040
دول OCED	45.9	45.8	45.0	43.8	42.0	40.0	38.2
أمريكا اللاتينية	5.3	5.7	6.1	6.5	6.8	7.1	7.4
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	3.5	3.7	4.1	4.5	4.9	5.3	5.8
الهند	3.7	3.9	4.7	5.7	6.9	8.3	9.8
الصين	10.1	10.7	12.6	14.6	16.4	17.8	18.8

دول آسيوية أخرى	7.4	7.6	8.6	9.7	10.6	11.5	12.4
دول الأوبك	9.0	9.7	10.3	10.9	11.5	12.1	12.8
مجمول الدول النامية	39.0	41.2	46.5	51.9	57.1	62.2	67.0
مجموع أوراسيا	5.1	5.2	5.5	5.6	5.7	5.8	5.9
الطلب العالمي	90.0	92.3	96.9	101.3	104.8	108.0	111.1

Source: OPEC : 2014 World Oil Outlook , OP, P: 73.

يتضح من خلال الجدول السابق بأن:

- 71%من نمو الطلب على النفط في دول آسيا النامية كالصين ، الهند ، و دول آسيوية أخرى.

- دول منظمة (OCED) هي في تراجع مستمر من حيث الطلب بعد أن بلغت ذروته في سنة 2005.

كما أن هذا الطلب العالمي على النفط يوزع على مختلف القطاعات كالتالي

الجدول رقم12 : توزيع الطلب النفطي العالمي على مختلف القطاعات خلال سنتي/ 2011، آفاق 2040:

	النقل	الصناعة	السكن/التجارة/الفلاحة	قطاع الكهرباء
2011	59%	25%	10%	6%
2040	63%	23%	10%	4%

Source : OPEC : 2014 WORLd Oil Outlook , Op, p 89.

من خلال الجدول السابق يتضح بان قطاع النقل هو أكبر قطاع دافع للطلب على النفط ، حيث مثل % 59 من إجمالي الطلب العالمي في سنة 2011 و سيمثل 63% منه في حدود 2040 ، و يرجع ذلك أساسا إلى النمو المستمر لحجم وسائل النقل العالمية ، فعلى سبيل المثال حضيرة السيارات العالمية ستصل إلى حوالي 2 . 1 مليار سيارة في حدود 2040 ، و خلال الفترة 2011- 2040 ستعرف دول منظمة (OCED) زيادة في حضيرتها بما يفوق 130 مليون سيارة ، و ستعرف الدول النامية زيادة في حضيرة سياراتها بما يفوق مليار سيارة متجاوزة بذلك دول منظمة (OCED) ، حيث أن 68% من هذه الزيادة ستكون في الدول النامية الأسيوية و التي في مقدمتها الصين بزيادة تفوق 470 مليون سيارة خلال الفترة 2011 – 2040 ، و تنتقل بذلك من معدل 53 سيارة لكل 1000 نسمة خلال سنة 2011 إلى معدل 382 في آفاق 2040 ، لتليها الهند التي ستنتقل من معدل 12 سيارة لكل 1000 نسمة خلال سنة 2011 إلى 134 سيارة في آفاق2040.

* الطلب على الغاز الطبيعي : [1] من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بمعدل 1.9% سنويا ليصل إلى 490 مليار قدم مكعب في اليوم في آفاق 2035، حيث يرجع هذا النمو أساسا إلى طلب الدول خارج منظمة (OCED) الذي ينمو بمعدل 2 . 5 % سنويا ، مضيفا طلب بمقدار 123 مليار قدم مكعب في اليوم إلى الطلب العالمي ، كما أن دول منظمة (OCED) تضيف أيضا طلبا يقدر بحوالي 42 مليار قدم مكعب في اليوم و بمعدل نمو 1.1 % سنويا.

يمثل قطاعي الطاقة و الصناعة 80% من إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ، حيث تحتل الطاقة المرتبة الأولى بحوالي 75 مليار قدم مكعب في اليوم و بمعدل نمو 2.3 % سنويا و ذلك لكون هذا النوع من المحروقات أقل طرحا لأكسيد الكربون عند الاحتراق (170 غرام لكل كيلواط ساعي في حين يطلق النفط 220 غرام لكل كيلواط ساعي) ، كما أن الصناعة تحتل المرتبة الثانية بطلب يقارب 61 مليار قدم مكعب في اليوم و بمعدل نمو 1.8% سنويا . إلا أن

(1) BP: Energy Outlook 2035, February 2015, p 51.

قطاع النقل يعتبر الأسرع نموا فمن المتوقع أن يبلغ معدل % 3 من استهلاك الغاز الطبيعي في حدود سنة 2035.

ب- تحليل الموردين: يرتكز نشاط سوناطراك الأساسي على المستوى الوطني، و بالتالي فمجمع سوناطراك يرتكز في توريده على هذا المستوى ، حيث تتميز الجزائر في مجال المحروقات بمساحة 1.5 مليون كلمة أحواض يمكن استكشاف المحروقات بها ، كما أن الجزائر لها معدل 15 بئرا الكل 10 ألاف كلمة في حين المعدل العالم هو 100 بئر لنفس المساحة . [1]

كما أن احتياطي الجزائر النفطي يقدر ب: 12,2 مليار برميل وهو يمثل بذلك 0.9 % من الاحتياطي العالمي إلا أنه سينضب في حدود سنة 2030 حسب تصريحات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات ، و يقدر احتياطي الجزائر الغازي هو 4504 مليار م وهو يمثل حوالي 2% من الاحتياطي العالمي و 56 % من احتياطي المحروقات الجزائري.

الفرع الثاني: تحليل دور الوسطاء والمنافسين:

أ- تحليل دور الوسطاء:

يعتمد تحديد سعر برميل النفط على أسواق النفط العالمية، لاسيما في نيويورك ولندن، مما يجعل أهم محددات لهذا السعر هو مدى المضاربة في هاته البورصات. [*]

فرغم عدم وجود دراسات علمية متخصصة إلا أنه أجمع الكثير من خبراء النفط العالميين – لا سيما دول أوبك- على أن للوسطاء دور مهم جدا في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، بفقدان الثقة في أسواق الأوراق المالية يتجه هؤلاء المضاربون لأسواق السلع، خصوصا النفط مما يؤدي إلى تداول حت ما يقارب مليار برميل يوميا على الورق في حين يتم يتداول فعليا حوالي 85 مليون برميل يوميا، فترتفع الأسعار باضطراد وقد تؤدي إلى انفجار الفقاعة لتهوي مجددا.

ب- تحليل المنافسين:

ينافس سوناطراك في مجالات نشاطها شركات عالمية عملاقة متفوقة تكنولوجيا وتستثمر ملايير الدولارات وسيطر على احتياطات ضخمة من المحروقات، نوضح أهمها كما يلي:

(1) SONATRACH: SONATRACH une compagnie pétroliere et gaziere intégrée, BAOSEM, ALGER, 2014, p 03.

(*) يتم تداول في البورصات نفوط قياسية تكون معيارا لتحديد أسعار بقية النفوط.

الجدول رقم 13: أهم المؤشرات لأكبر خمس شركات عالمية في قطاع المحروقات خلال سنة 2013.

	بريتيش بتروليوم	أكسون موبيل	توتال	روايال دوتش/شال	شفرون	الإجمالي
احتياطي النفط (مليون برميل)	4.161	13.239	5.413	6.170	4.303	**33.286**
احتياطي الغاز (مليار م^3)	968	2.035	935	766	727	**5.431**
إنتاج النفط الخام (ألف برميل/اليوم)	2.013	2.202	1.167	1.396	1.731	**8.509**
المنتجات النفطية المكررة (ألف برميل/ اليوم)	5.569	5.887	3.418	6.164	2.711	**23.749**
إنتاج الغاز الطبيعي مليون م^3/ اليوم	200	335	175	272	276	**1.258**
المداخيل (مليون دولار)	396.217	438.255	251.731	451.235	288.848	**1.766.286**
الانفاق فى عمليات الاستكشاف (مليون دولار)	36.612	42.489	34.427	40.145	41.877	**195.550**

Source : OPEC ; Annual statistical Bulletin, op, pp 94-97.

من خلال الجدول يتضح مدى القوة التي تمثلها هاته الشركات المنافسة على المستوى الدولي فمداخيلها واحتياطات المحروقات التي تسيطر عليها جعلتها شركات عملاقة تؤثر بقراراتها في الساحة الدولية.

الفرع الثالث :تحليل المنتجات البديلة:

نظرا للنمو المتزايد و باضطراد على مصادر الطاقة و الاستراتيجيات الطاقوية الدولية المعتمدة على خيار تنويع مصادرها ، تتقاطع صناعة المحروقات مع جملة من مصادر الطاقة لتتكامل أحيانا و تتنافس أحيانا أخرى في سوق الطاقة العالمي ، حيث نوضح أهم هذه المصادر كما يلي :

أ- المحروقات غير التقليدية: وهي محروقات لها نفس مواصفات التقليدية إلا أنها تختلف في طرق وآليات استخراجها ، و التي أهمها: النفط و الغاز الصخريين.

ثانيا: مصادر الطاقة الأخرى: وهي تشمل جملة من مصادر الطاقة المتنوعة ذات الأهمية على الصعيد الدولي، والتي سيتم تحليل الطلب عليها وحجم الاستثمارات فيها وفقا " لسيناريو السياسات الجديد" المعتمد من طرف الوكالة الدولية للطاقة عند صياغة تقاريرها بدءا من مطلع سنة 2014، والذي يعكس سياسات الطاقة وتوقعاتها انطلاقا من الالتزامات والتدابير الدولية المعتمدة، فضلا عن غيرها من الالتزامات التي لم تنفذ بعد (مع الحذر من مدى تحقيقها).

خاتمة الفصل الثالث

بعد تنقلنا الى عين المكان في صحراء الجزائر تحديدا ولاية إليزي مقاطعة تين فويي تابنكرت حصلنا على بعض الفكر فيما يتعلق بعمل الشركات البترولية الذي تطرقنا له في بحثنا النظري و حاولنا تقصي الحقائق و معرفة الجانب الحقيقي لعمل هذه الشركات فقد قمنا بتربص مغلق ما بين القاعدة الجهوية لتين فويي تابنكرت و الادارة الجهوية لها و التي تبعد 5 كم غرب القاعدة و هناك حاونا استخراج بعض المفاهيم و طريقة عمل مجمع سوناطراك الا ان وجدنا صعوبة في الحصول على إحصائيات من قبل الشركات البترولية الاخرى رغم هذا تحصلنا على الكم الازم لفهم مبهمات الجزء النظري الذي أشرنا إليه من خلال مباحثنا الفائتة

خاتمة

خاتمة عامة:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية لإرتباطها و تفاعلها مع مختلف القطاعات الاخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول ، حيث صارت من اهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي لذلك جلبت اهتمام المفكرين و الباحثين فظهرة عدة مدارس سعت لوضع نظريات تقوم بتطويرها و تساعد على توسيعها من خلال تعميم المنفعة علىكل الدول التي تتعامل بها

لقد كان لرواد المدرسة الكلاسيكية (ادم سميث و دايفد ريكاردو) الفضل في إعطاء اول تفسيير لقيام التجارة الخارجية بين الدول ، غير ان المدرسة الحديثة التي اتت فيما بعد ، طورت هذه الأفكار فتمكنت من إعطاء مفهوم اكثر واقعية و ديناميكية لأسباب قيام المبادلات الدولية.

لقد ساعدة هذه النظريات على توسيع التجارة الخارجية و يموها مما ادى إلى زيادة الحاجة لمصادر تمويلها ، فكان من الضروري إدخال مجموعة وسائل و تقنيات تتماشى و التطورات التي تشهدها المعاملات الدولية من اجل تسهييل التسوية المالية للصفقات

حيث تمثل المحروقات جل المبادلات الإقتصادية للتجارة الخارجية في الجزائر مما ادى بنا إلى الإعتناء بهاذا الموضوع لأنه يمثل الركيزة الأساسية لإقتصادنا و لقد لعبت المؤسسات البترولية دورا هاما في تطوير المبادلات التجارية و تعزيز التجارة الخارجية بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية و رفع القدرة الشرائية و بالتالي زيادة الرفاهية الإجتماعية أي عندما انتقلنا إلى مكان تربصنا وجدنا أن بعض هذه الشركات تختلف باختلاف انواعها و مهامها و حتى مجالات عملها لاكنها تتكامل فيما بينها و تتشارك مع بعضها

خاتمة عامة:

الإجابة عن الفرضيات

انطلاقا من جملة الفرضيات سابقا في المقدمة توصلنا إلى نتائج تدعم صحة هذه الفرضيات بحيث ان في الفرضية الأولى

في ظل ما تعرضنا له في بحثنا هذا فإنكما اننا توصلنا لإثباث ذلك من خلال تقديم عدة تعاريف للتجارة الخارجية مع إظهار اهميتها ثم التطرق لمختلف النزظريات التي وضعتها كل من المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و المدرسة الحديثة

و يمكن ان نقول ان

التجارة الخارجية هي القلب النابض لإقتصاد أي دولة خاصة كدولة مثل الجزائر و التي تعتمد في صادراتها إلا على البترول و هذا يرد على فرضيتنا التي بنينا عليها دراستنا حيث نستخلص ان الظاهر في إقتصادنا هو ما تخفيه باطن رمال صحرائنا

اما بالنسبة للفرضية الثانية فإن المؤسسات البترولية الدولية العاملة في الجزائر لها اثر كبير في تفعيل التجارة الخارجية حيث عرفنا مختلف الادوار التي تلعبها الشركات المتعددة الجنسيات و الذي يتمثل في العملية الإنتاجية و ضمان إنتاج الكمية المنصوص عليها في الإتفاقيات المبرمة مع شركة سوناطراك كونها المؤسسة الأولى التي لها الحق في ظبط الكميات الإنتاجية و مراقبة عملها في ديمومة ،و كونها المؤسسة الوحيدة التي لها القدرة على التحكم في تلك الشركات لما قد تشكله من مخاطر إقتصادية و في بعض الأحيان و مثل بعض الدول إلى مشاكل سياسية غير أن السياسة المنتهجة من طرف سوناطراك و قاعدة الشراكة 51% 49%المتفق عليها مع كل شركة دولية ترغب في الإستثمار في الجزائر تحول دون وقوع أي مخاطر على الإقتصاد الجزائري

3- استنتاجات:

يمكن إجمال النتائج التي أفضت إليها الدراسة فيما يلي

- ✓ التجارة الخارجية لأي دولة عي صورة من صور علاقاتها مع العالم ، و تعتبر أحد الدعامات الأساسية في البنيان الإقتصادي و مما لا شك فيه هو أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية للدول كونها تحتل مكانا مؤثرا و حيويا في دائرة النشاط الإقتصادي

- ✓ التجارة الدولية تطورت فعلا بفضل الواقع الإقتصادي للمؤسسات البترولية حيث حررت التجارة الخارجية و نهضت بها في الساحة العالمية
- ✓ الأهمية البالغة للشركات البترولية في المساهمة الإنتاجية لإقتصاد البلاد
- ✓ الشركات المتعددة الجنسيات لها الفضل على الجزائر في ضمان المحافظة على الإنتاجية و البقاء ضمن البلدان القوية المصدرة للبترول في منظمة الأوبك
- ✓ إن السوق النفطية تعاني حالي من نقص في الإمدادات نتيجة لاضطراب الإنتاج والصادرات في الدول الرئيسية المصدرة للنفط مثل: روسيا وإيران وليبيا والعراق، وفي حال استقرار الأوضاع في هذه البلدان أو إلغاء العقوبات المفروضة عليها، فإنها ربما تتجه للإفراط في إمداداتها للسوق لتعويض ما فاتها، وللحصول على عائدات تمكنها من إعادة بناء نفسها بسرعة(مثل ليبيا والعراق).
- ✓ يشكل قطاع البترول الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستارتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة

- ✓ يعتبر تخلي أوبك عن القيام بدور المنتج المرجح من العوامل التي ستوفر للسوق توازنا معقولا في العقود المقبلة، وذلك بفضل طاقة الإنتاج الهائلة والرخيصة لدى الدول الأعضاء في الأوبك، لكن هذا التوازن المطلوب لمصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء سيحتاج دائما إلى قدر معقول من التشاور والتنسيق بشأن سياسات الإنتاج بما يتلاءم مع احتياجات النمو والبعد عن الصدمات السعرية المفاجئة.
- ✓ منطقة تين فويي تابنكورت من اكبر المناطق الواعدة في الأجل القريب بما يتعلق بكمية الإنتاج المكتشفة حديثا سواء في البترول و الغاز الطبيعي

- ✓ تعتبر منطقة تين فويي تابنكورت ثالث اهم منطقة انتاجية في الجزائر بعد حوض حاسي مسعود و ان امناس

خاتمة عامة:

التوصيات

ضرورة وضع استراتيجية وطنية بغية تشجيع المؤسسات البترولية الوطنية و التخلي تدريجيا على الشركات المتعددة الجنسيات المختصة في مجال البترول

بإعتبار الجزائر بلد مستورد من الدرجة الأولى ، يجب الإرتقاء بالصادرات إلى المكانة التي تؤهلها لتقوم بالدور الإيجابي في جلب و توفير الإمكانيات المادية و المالية

يجب على المؤسسات البترولية الجزائرية إستخدام يد عاملة مؤهلة تتمتع بالخبرة و إعادة تأهيل تلك الموجودة

تفعيل التجارة الخارجية بتمويلها للدفع بإقتصاد البلاد على الصعيد الدولي

مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

دعم القطاع الصناعي والزارعي وتنظيم الاستيارد الذي تنامى في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل خطار حقيقيا على الدولة الجازئرية .

تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجازئر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصداقة البيئة والتقليل من استهلاك الوقود الأحفوري، مما يجعل آفاق العوائد النفطية في الجازئر مجهولا

آفاق الدراسة

إن موضوع التجارة الخارجية و طرق تفعيلها مجال واسع يمكن معالجته من عدة جوانب بحيث يستقطب اهتمام عدة اطراف منها الشركات البترولية و المستثمرين

مساهمة التجارة الخارجية في ترقية الإقتصاد الوطني

خاتمة عامة:

تفعيل التجارة الخارجية عن طريق المؤسسات المالية الجزائرية و النهوض بها إلى الساحة العالمية الشراكة في القطاع البترولي وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

قائمة الملاحق

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الاهداءات	–
مقدمة عامة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**7**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	**7**
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.	**7**
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**9**
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.	**11**
الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية	**11**
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية (نظرية هكشر وأوتين).	**17**
الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.	**18**
المبحث الثاني: السياسة التجارية، الأنواع والأهداف	**22**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	**22**
الفرع الاول : مفهوم السياسة التجارية	**22**
الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية	**23**
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	**24**
الفرع الأول : سياسة حرية التجارة الخارجية	**24**
الفرع الثاني: سياسة الحماية	**25**
المطلب الثالث: أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية	**27**
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية	**29**
المطلب الأول: أسباب و مزايا تحرير التجارة الخارجية	**29**
الفرع الاول : تعريف تحرير التجارة الخارجية	**29**

الفرع الثاني : أسباب تحرير التجارة الخارجية	30
الفرع الثالث :مزايا التجارة الخارجية	31
المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية	32
– الفرع الاول : المرحلة الأولى: (1498– 1763)	32
الفرع الثاني: المرحلة الثانية: (1763– 1883):	33
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1980– 2019):	33
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية	33
الفرع الأول: الآثار السلبية	33
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية:	35
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: الشركات النفطية وتحليل السوق العالمية للبترول	
تمهيد	40
المبحث الأول: ماهية الشركات النفطية العالمية	41
المطلب الأول: نشأة و مفهوم الشركات النفطية	41
الفرع الأول: التطور التاريخي للشركات النفطية العالمية	41
الفرع الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات société multi national :	44
الفرع الثالث: خصائص الشركات النفطية	46
المطلب الثاني: مهام الشركات النفطية العالمية	47
الفرع الأول: دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك	47
الفرع الثاني: دورها كمستثمر	47
الفرع الثالث: دورها كبائع للتقنيات وخدماتها	47
المطلب الثالث: أهمية شركات النفط العالمية على ساحة سوق النفط العالمية	48
المبحث الثاني : تحليل السوق العالمية للبترول	50
المطلب الاول : الطلب العالمي على البترول	50
الفرع الاول : البترول،انواعه و اهميته	50

الفرع الثاني : محددات الطلب العالمي على البترول	52
الفرع الثالث : تطور الطلب العالمي على البترول	55
المطلب الثاني : العرض العالمي للبترول	58
الفرع الاول : العرض البترولي ، تقسيماته و العوامل المؤثرة فيه	58
الفرع الثاني: الإنتاج العالمي للبترول	60
الفرع الثالث : تطور العرض العالمي على البترول	63
المطلب الثالث : محددات اسعار البترول	66
الفرع الاول : السعر البترولي ، انواعه و اسس تسعيره	67
الفرع الثاني : الاسواق العالمية للبترول و محددات اسعاره	69
الفرع الثالث : تطورات اسعار البترول	74
المبحث الثالث حول منظمة الاوبك	78
المطلب الأول : نشأة منظمة الأوبك	78
المطلب الثاني : اهداف و خصائص منظمة الاوبك	81
الفرع الاول : الاهداف الرئيسية لمنظمة الاوبك	81
الفرع الثاني : خصائص منظمة الاوبك	82
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمنظمة الاوبك و أهم الاعضاء الفاعلة في المنظمة	83
الفرع الاول : الهيكل التنظيمي لمنظمة الاوبك	83
خاتمة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة سوناطراك -الجزائر-	
المبحث الأول: مدخل عام حول شركة سوناطراك	91
المطلب الأول: التطور التاريخي لسوناطراك و أهدافها	91
الفرع الأول: التطور التاريخي لسوناطراك	91
الفرع الثاني: أهداف سوناطراك	93
الفرع الثالث: التعريف بمنتجات سوناطراك و عملائها	94
المطلب الثاني: الإدارة العامة لمجمع سوناطراك	99
الفرع الاول :- التنظيم العام لمجمع سوناطراك	99

الفرع الثاني: الهيئة التنفيذية لمجمع سوناطراك	**100**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك	**101**
الفرع الاول :الهيكل التنظيمي لسوناطراك	**101**
الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك	**103**
المبحث الثاني: تحليل البيئة الخارجية الدولية لسوناطراك:	**107**
المطلب الأول: تحليل البيئة الخارجية الدولية العامة لسوناطراك	**107**
الفرع الأول: تحليل العوامل السياسية:	**107**
الفرع الثاني: تحليل العوامل الاقتصادية	**109**
الفرع الثالث: تحليل العوامل التشريعية والتنظيمية الدولية	**110**
المطلب الثاني: تحليل البيئة الخارجية الدولية الخاصة السوناطراك :	**113**
الفرع الأول:تحليل سوق المحروقات الدولية	**113**
الفرع الثاني: تحليل دور الوسطاء والمنافسين	**116**
الفرع الثالث :;تحليل المنتجات البديلة	**117**
الخاتمة الفصل الثالث	**120**
خاتمة	**121**
قائمة المراجع	**–**
الملاحق	**–**
الفهرس	**–**
الملخص	**–**

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. ابراهيم نوران لحدة الهبوط : الآثار **المتوقعة لانخفاض اسعار النفط و الغاز** ، المركز العربي للبحوث و الدراسات
2. أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.
3. أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، 2009.
4. تقرير اوبك : **الطفرة الامريكية لن تؤثر على خطط انتاجنا (النفط الصخري) هل يضع الولايات المتحدة الامريكية في صدارة المنتجين عام 2014 ؟**
5. حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
6. حسين عبد الله ، البترول العربي : **دراسة اقتصادية سياسية** ، دار النهضة العربية 32شارع عبد الخالق ثروت ، القاهرة ، 2003.
7. حسين عبد الله، البترول العربي، **دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 56، نقلا عن أمينة مخلفي.
8. حسين فهمي، إستراتيجية، **المركز العربي**، للطباعة والنشر، لندن، 1981.
9. خالد بن منصور العقيل ، **قضايا بترولية دولية ؟ خوارزم العلمية** ، جدة ،السعودية ،2003.
10. السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية2003.
11. السيد عبد المقتدر عبد العزيز ، **البترول و طرق اكتشافه** ، دار الفكر ، الاردن ،2008 .
12. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإسكندرية، 2009.

13. ضياء المجيد الموسوسي ، **ثورة اسعار النفط** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004 .

14. عبد الخالق مطلك الراوي ، **محاسبة النفط و الغاز** ، دار البازوزي العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن 2011.

15. عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية 84 شارع زكرياء غنيم، الاسكندرية، 2006.

16. عبد القادر سيد احمد ، **الاوبك ماضيها حاضرها و آفاق تطورها** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

17. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

18. عدنان احمد يوسف ، **تاثير انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد و المؤسسات المالية العربية** 2014 .

19. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

20. محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)** ، دار المعرفة، الإسكندرية، 2001.

21. محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، 2010.

22. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

23. محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

24. مدشن وهيبة، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي** ، رسالة ماجيتير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005.

25. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008.

26. ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

27. ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

28. يوسف ابوفارة ، **ادارة الاسعار : في السواق التقليدية و الالكترونية و اسواق المياه** ، اثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2010 .

2- المذكرات:

1. أمينة مخلفي، **أثر تطور استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، التخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

2. بلقاسم سرايري، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في افق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007.

3. بوزهار سيف الدين ، **اسعار الصرف و اسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010 .

4. تكواشت عماد ، **واقع و افاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011.

5. داود سعد الله ، **اثر تقلبات اسعار النفط على السياسية المالية في الجزائر (2000،2010)** ،

مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، كليةالعلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ، 2011 .

6. سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
7. شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص07.
8. شايب يمينة، **قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004.
9. شنيني سمير، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة،2006.
10. صدر الدين صوليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول التنمية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
11. عدم توفر الاسم، **علاقة سياسية الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة ورقلة، 2004-2005.
12. عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001 2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2013 .

13. عطا الله بن طيرش، **أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية**" ، دارسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير ، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2011/2010.

14. موري سمية ، **اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية : دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، 2009 .

15. وحيد خير الدين ، اهمية **الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات ،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012 .

3- المجلات والملتقيات:

1. السعيد بريكة، نور العدى عمارة، **مكانة الفط ضمن مصادر الطاقة التقليدية و البديلة الملتقى العلمي الدولي الثاني :الطاقات البديلة خيارات التحول و تحديات الانتقال** ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي 2014 .

2. علاب فاتح ، بوبكر رزيقات ، **اقتصاديات النفط : بين الطلب الستهلاكي المتزايد و محددات العرض** ،الملتقى الدولي حول ؛ تقديم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاسقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة ،2014 .

3. علة مراد ، ياسين **بوعبدلي قراءة تحليلية في رباعيات اقتصاديات النفط العالمي : الاحطياطي ، الانتاج ، السوقا البترولية و سياسة التسعير**، الملتقى الدولي الثاني : الطاقات البديلة خيارات التحول و تحديات الانتقال،جامعة ام البواقي 2010 .

4. محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعية ورقلة العدد:-2002.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. <www.aljazeera.net/ebusiness
2. BP: Energy Outlook 2035, February 2015.
3. htt://www.acrseg.org/35499 .
4. htt://www.acrseg.org/35499.
5. htt://www.alidari magazine.com/article.php?categorie consulté .
6. http : / / sciencesjuridiques , ahlamontada . net / t1081 – topic
7. http : / / sciencesjuridiques . ahlamontada . net / t1081 - #837topic
8. http://.opec.org/opec -web/en/about-us/24.htm .
9. http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref-html.
10. international energy agency , IEA (2010)World Energy outlook, Paris .
11. Ministere de l'énergie: Bilan des Réalisation du secteur de L'énergie et des Mines Année 2013, BAOSEM , ALGER, 2014.
12. Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie nternationale, 7ème édition, Pearson education-France, 2006, p 217-218
13. Societé Nationale pour trnasport et commercialisation des hydrocarbures.
14. Sonatrach- activité commerialisation : SAFARA Blend, Publications périodique, décember 2004.

15. Sonatrach: Rapport Annuel 2013, BAOSEM, ALGER, 2014, pp: 15-26

16. SONATRACH: SONATRACH an integrated oil and GAS Company, BAOSEM;, Alger, 2013.

17. SONATRACH: SONATRACH une compagnie pétroliere et gaziere intégrée, BAOSEM, ALGER, 2014.

18. tony osawe, opec's oraganizational structures, its strategic aims &Objectives,Production quota and management of its strategic resources , seminar center for strategic and devolopment studies (CSDS) AMBROSE ALLI UNIVERSITY, EKPOMA,NIGERIA ,november ,

19. www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures.

20. www.maspolitiques.com .

الملخص العام

بالموافقة مع رئيس الهيئة العلمية و البداغوجية و الاستاذ المشرف على مذكرتنا تم و حسب فهمهم لميولنا الشخصي كونهم اساتذتنا تم الاقتراح علينا الاشكالية الرئيسية المذكورة في مقدمتنا و اقمنا على سبيل هذا مذكرتنا و حاولنا تفكيك هذه الاشكالية لمعرفة مدى اهمية هذا البحث في اقتصادنا فسعيينا إلى كيفية مساهمة الشركات البترولية العالمية في تفعيل إقتصادنا و تجارتنا الخارجية كونه المحور الرئيسي الذي يدور عليه إقتصادنا ففصلنا في الاول متى ظهور التجارة الخارجية و ربطناها مع المؤسسات البترولية الدولية و المحلية ومحاولة فهم الإرطباط الاقتصادي على المسوى الوطني و المتغيرات التى تندرج عليها على المستوى العالمي و كيفية تفعيلها للمبادلات الخارجية

Résumé général

Avec l'approbation du président de l'organe scientifique et pédagogique et du professeur qui supervise notre mémorandum, nous nous sommes basés sur leur compréhension de nos tendances personnelles, car nos professeurs ont été proposés pour le problème principal mentionné dans notre introduction. Les sociétés pétrolières internationales activent notre économie et notre commerce extérieur en tant qu'axe principal de notre économie. Nous nous sommes séparés dès l'apparition du commerce extérieur et nous l'avons mis en relation avec les institutions pétrolières internationales et locales pour tenter de comprendre les problèmes économiques au niveau de l'économie. National et les variables qui tombent au niveau mondial et comment activer le change